النزاعات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد

د. شكري عاشور السويدي
محاضر ، قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

ملخص:

تهتم هذه الدراسة بظاهرة النزاعات الدولية التي تبرز على نحو مستمر في العديد من أقاليم العالم . فكما هو ملاحظ ، هناك العديد من الصراعات الدولية والإقليمية التي تظهر في العديد من مناطق العالم وتحدث تأثيرا ملحوظا على قضية تأسيس التفاعلات السلمية التي تحتاجها الدول . ويمكن الإشارة إلى المشكلة التي تبحثها هذه الدراسة بالقول بأنه على الرغم من أن الجماعة الدولية أنجزت تقدما هائلا في مجالات التكنولوجيا ، والمواصلات، والاتصال، إلا أن النزاعات الدولية والإقليمية لازالت تحتل حيزا في العلاقات الدولية. وتطرح فرضية الدراسة تخمينا مفاده أنه على الرغم من انتشار التطور التكنولوجي في أنحاء العالم كله ، إلا أن اختلاف المصالح بين الدول عمل على زيادة الصراعات والتوتر بينهم وقاد هذا إلى عدم تقديرهم لأهمية تطبيقات القانون الدولي . ولاختبار هذه الفرضية قسمت الدراسة إلى أربعة أجزاء تمثلت في : مفهوم النزاع الدولي ، أسباب بروز ظاهرة النزاعات الدولية، مظاهر النزاعات الدولية ومستقبل النظام العالمي الجديد. وقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج الهامة هي :

1- استمرار نماذج الحروب التقليدية ، مع جنوح الدول للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في تلك الحروب وبخاصة في المجال الجوي.
2- أحدثت ظاهرة العولمة بما تفرضه من نماذج اقتصادية وتجارية وثقافية انعكاسات سلبية على العلاقات السياسية بين الدول .
3- أن قواعد القانون الدولي الحالية غير كافية لمعالجة هيمنة الدول الكبرى وتداخلاتها في أعمال المنظمات الدولية .
4- مع استمرار النزاعات المسلحة وغير المسلحة ، ستزيد مشكلات المجاعة والفقر والمرض والتجارة غير المشروعة للأسلحة ، وهذا سيعطب بالتالي البنى الحكومية للعديد من الدول النامية .

المقدمة :

تنفرد ظاهرة النزاعات الدولية عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، بأنها ظاهرة متشابكة، ومتعددة المصادر والمظاهر.

وإذا كانت ظاهرة النزاعات الدولية في الماضي قد حظيت باهتمام ملحوظ من قبل المنظرين، فإن النزاعات الدولية منذ ما يعرف بالنظام الدولي الجديد تحظى بدورها باهتمام جميع الدول. فالمجتمع المدني العالمي يتسع ويتداخل في قواه ومؤسساته المختلفة، وأصبح ضاغطاً على النظام الدولي الجديد، ولاعبا أساسيا في

السياسة الدولية وعلاقات المصالح المتداخلة.

فالعلاقات الدولية أصبحت أكثر تعقيدا بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات، والزيادة السكانية، وقيام شبكات من المصالح بين الدول وبين الشعوب، وأحيانا من خارج الأطر الحكومية الرسمية. فالمجتمع الدولي كان ولا يزال باحثا عن كيفيات صون السلام والأمن الدوليين، ذلك لأن الحروب والتدخلات الخارجية رافقت وجود البشرية على الأرض منذ أن براها الله. ولا تزال الحروب متجددة، وبأسلحة متطورة، لتزيد فتكاً وتدميراً، ولتنزل بالمدنيين أبشع الجرائم بعدما صاروا وقود الحروب وضحاياها. الحرب هذه، ليست هي الشكل الوحيد للنزاعات الدولية، ثمة نزاعات غير مسلحة، قد تصل إلى مرحلة الحرب، أو تقف قبلها. إنها تدور في ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة والتقانة والاجتماع، هذا على رغم دخول المجتمع الدولي زمن العولمة وثورة الاتصالات والمواصلات الحديثة، حيث انعقدت قمة مجلس الأمن الدولي في سبتمبر 2000، بحضور قادة الدول الخمس الكبار لتطالب باعتماد إستراتيجيات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الدولية، على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ريادي في منع النزاعات والصراعات ومعالجة نتائجها السلبية.وتوجهت قمة الكبار إلى كافة الدول مطالبة بعدم التهديد باستخدام القوة، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ومن المفارقات اللافتة أنه لولا وجود واستمرار علاقات الصراع والنزاع والتفاعل بين أطراف النظام الدولي. لما برز وتطور علم العلاقات الدولية بالشكل المتعارف عليه اليوم. فالعلاقات الدولية أصبحت أكثر تعقيداً وخطورة من ذي قبل، وذلك نظراً لقيام ثورات متتالية في مجالات: الاتصال والمعلومات، والتسليح، عليه فإن أهمية هذه الدراسة مستمدة من ندرة الأدبيات المهتمة بالنزاعات الدولية في الألفية الثالثة، حيث أن هذه المرحلة التي يعيشها عالمنا المعاصر مازالت في طور التشكيل ولم تتحدد بعد .

منهجية الدراسة:

مادامت المنهجية أمر ضروري خاص بكل دراسة علمية جادة، فهذه الدراسة لا تخرج عن القاعدة المتعارف عليها بين الباحثين في مجال علم العلاقات الدولية. وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في أن ظهور النظام الدولي الجديد منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لم يؤدي إلى اختفاء التنافس والنزاعات بين أطرافه. إذن، فإشكالية هذه الدراسة تتمثل في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل النزاعات الدولية ازدادت تعقيدا بموازاة تشابك العلاقات الدولية بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات وقيام شبكات من المصالح بين الشعوب وبين الدول؟

- هل هذا التعقيد الدولي تقابله محددات دولية واضحة من خلال نظام دولي جديد حديث ومتطور؟

- من يهتك القانون الدولي الإنساني بغير سند دولي يحميه ويقدم له أسباب العدوان؟

ومن يضرب بالتعاون الدولي عرض الحائط، ولا يعير اهتماما للقانون الدولي العام؟

وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة السابقة، وبالتالي فإنه سيتم البحث في مدى مصداقية الفرضية التالية:

"إن تباين المصالح بين القوى، يزيد من مستوى النزاع في إطار النظام الدولي الجديد، والذي بدوره يحدث خرقا في قواعد القانون الدولي".

ويعكس الإطار النظري لهذه الدراسة أبعادا متعددة، حيث إنه سيتم الاستعانة بمداخل مختلفة مثل المدخل الواقعي، والمثالي، التكامل، مناهج متعددة مثل المنهج المقارن،والوصفي، والتحليلي، وأساليب بحث متباينة مثل الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية، الندوات، والإنترنت.

وبناء على الفرضية السابقة، فإن محاور هذه الدراسة ستكون على النحو التالي:

أولا: مفهوم النزاع الدولي وخصائصه.

ثانيا: مصادر التوتر في النظام الدولي الجديد.

ثالثا: مظاهر النزاعات الدولية.

رابعا: امثولات من النزاعات الدولية.

خامسا: مستقبل النظام الدولي الجديد.

سادسا: الخلاصة والنتائج.

أولا: مفهوم النزاع الدولي وخصائصه

يوجد خلط بين مفهومي النزاع والصراع في الكتابات السياسية، وأحيانا عند كثير من المتخصصين بالعلوم القانونية والاجتماعية، يكاد يتلاشى الفرق بينهما في غمرة الحوادث الدولية المتعاقبة. وتبرز هذه الإشكالية في النتاج الثقافي العربي، سياسيا كان أم غير سياسي، وتتدخل مع مفاهيم الأزمة والحرب والعنف، حتى تتعدد التوصيفات لموصوف واحد.

1- مفهوم "النزاع الدولي" في اللغة:

يتكون هذا المصطلح من كلمتين: "نزاع" و"دولي".

أ- مدلول كلمة "نزاع" في اللغة: لوعدنا إلى اللغة العربية، وما تنطوي عليه من بلاغة واشتقاق، نجد في معجم "لسان العرب" لأبن منظور،نوعا من التمييز بين النزاع والصراع.

فالتنازع هو التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم[1] . أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة، حيث على واحدٍ أن يصرع الآخر[2].

ب- مدلول كلمة "دولي" في اللغة: حينما يوصف شيء بأنه دولي، فإنه نسبة إلى الدول (جمع دولة)، ويعود الأصل اللغوي في تلك النسبة إلى الفعل "دال". يقال: دَالَ الدهر دَوْلا ودَوْلة: انتقل من حال إلى حال. ودالت الأيام: أي دارت، قال تعالي: (..وتِلك الأيامُ نُداولُها بَيْنَ النَاس..)[3].

والدَّوْلة- بفتح الدال- في الحرب بين فئتين: أن تُهزم هذه مرة وهذه مرة، والجمع، دُوَل. ودِوَل، بضم الدال وكسرها.

والدُّولة- بضم الدال- في المال: يقال صار الفيء دُولة بينهم، أي يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع دُولات: ودَول. قال تعالي: (..كي لا يكُون دُولة بين الأغنياء مِنكم..)[4]. وقيل: "إن الدَّولة والدُّولة، في المال والحرب سواء"[5].

وفيما أرى أن هناك صلة قوية بين المفهوم العصري للدولة وبين المعنى اللغوي الأصلي للفظ، في أن أحوال الدول وأوضاعها تتغير وتتبدل من حيث الاتساع المكاني، أو النظام السياسي، أو المكانة السياسية أو الاقتصادية، أو العسكرية. هذا الانتقال من طور إلى طور، ومن حال إلى حال،هو بعينه المعنى الأصلي اللغوي لهذه الكلمة.

ومن خلال ما سبق ، يمكن بجمع اللفظين معاً "نزاع- دولي" استخلاص المعنى اللغوي للنزاع الدولي بأنه : الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة.

2- مفهوم"النزاع الدولي" في الاصطلاح:

كما هو الشأن في تعريف أي مصطلح اختلفت تعبيرات السياسيين في تعريفهم للنزاع الدولي، تبعا للزاوية التي ينظر منها الباحث إلى هذا المصطلح.

إذا كان ابن منظور أرسى قاعدة التمييز العام بين النزاع والصراع، من حيث أن النزاع هو أقل حدة من الصراع. فإن عددا من الموسوعات الأجنبية المعاصرة لاحظت هذا التمييز، من حيث أن الصراع ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير"[6]. بينما يشير النزاع إلى "الاختلاف"، أو "التعارض"، أو "التنافس في الأفكار"[7].. وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع، وقد لا يتحول إلى صراع.

نجد أن النزاع Dispute هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة. ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة. أما الصراع Conflict أو Conflit فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكاناتها وإستراتيجياتها البعيدة[8].

وهناك من المتخصصين والكتاب العرب من يلاحظ هذا التمييز، ويأخذ به. فالصراع هو "تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر.."[9].

وهناك أيضا من عرّفه بأنه "تصادم الإرادات بكل ما تحمل من أفكار وقوى بين خصمين أو أكثر ، فيكون هدف كل خصم في هذا التصادم تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تسود إرادته على إرادة ذلك الخصم. وذلك بمعنى أن القتال ليس إلا مظهرا واحدا من مظاهر الصراع"[10].

فالصراع بناء على ذلك ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، ويرتبط بالأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقود غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين[11]. أما النزاع فإنه يشير إلى درجة أقل حدة، وأقل شمولا في الاختلافات[12].

وهو يفترض وجود طرفين أو أكثر في دائرة الاختلافات والمشكلات، واتجاه أحدهم إلى التسبب في النزاع أو في تصعيده. وقد يقود النزاع إلى الحرب، فيعرف في هذه الحالة بالنزاع المسلح. أما الصراع المتعدد المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، فقد يجر كذلك إلى الحرب. بمعنى أن الحرب المسلحة هذه ذروة التناقض بين الدول والجماعات، لأنها تخلف الموت والدمار.

لعل المثال الأبرز على التمييز بين النزاع والصراع هو الصراع العربي-الإسرائيلي، ولا نقول النزاع العربي-الإسرائيلي.

فالعلاقات العربية- الإسرائيلية ليست هي مجرد تنازع على الحدود، أو على النفط والمياه والموارد الأخرى، أو على مساحات محدودة من الأرض.. إنها بالإضافة إلى ذلك تناقض صارخ بين الإرادات والأهداف. وعندما يصنف الصراع العربي- الإسرائيلي بأنه الأكثر عمقا، والأطول مدة بين الصراعات الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كيف نسميه نزاعا؟

ومن المؤسف أيضا أن تختلط التصنيفات المتعلقة بمصطلحي النزاع والصراع. وأن تتداخل أحيانا مع مصطلحات أخرى كالأزمة Crisis والعنف Violence، أو الإرهاب Terrorism هناك كثير من الكتاب يرون أن الأزمة هي "مرحلة متقدمة من مراحل الصراع"[13]. علما بأن الأزمة هي مرحلة توتر، والتوتر يختلف أيضا عن الصراع. فهو "يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة والناجمة عن تبدل مواقف الأطراف وسياسات بعضها تجاه البعض الآخر"[14].

وهذا يعني أن التوتر يمثل حالة سابقة على الصراع. وقد تكون الأزمة ظرفية وطارئة في العلاقات الدولية، ولا تصل إلى نقطة الحرب الساخنة. إنها تكاد تنذر بوقوع الحرب نتيجة ما يتخللها من تهديدات متبادلة، واستعراضات قوة.

من الأهمية بمكان عدم الخلط بين الأزمة والنزاع والصراع، ذلك لأن الأزمة ، كما سبق وأن أشرنا تنطوي على خصائص المفاجأة، وتهديد المصالح، وضيق الوقت أمام صناع القرار، وكثافة المعلومات المتعلقة بها[15].

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك من يخلط مفهوم العنف بمفهوم الإرهاب، خاصة بعض الدوائر الغربية تصر على وصف أعمال العنف بالإرهاب، طالما هي متعارضة مع مصالح هذه الدوائر. فالعنف الذي يشمل الإكراه والشغب والتظاهر والانتقام والتهديد، ليس دائما عملا إرهابيا. وخير دليل على هذا الخلط

المتعمد بين العنف والإرهاب ما أظهرته السياسة الأمريكية وانحيازها الواضح لصالح إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، فهي تعتبر كفاح الشعب الفلسطيني نشاطا إرهابيا، وترى أن سياسة القتل والذبح والتشريد والهدم التي تتبعها إسرائيل ليل نهار ضد أبناء الشعب العربي في فلسطين هي من ضمن متطلبات الدفاع المشروع[16].

لذلك يمكن القول، بأنه يصعب وضع تعريفات جامعة مانعة حول هذه المصطلحات لعدة أسباب: اعتبارات المصالح والأهداف السياسية وغير السياسية للدول، وارتباط الإرهاب والعنف بخلفيات اجتماعية إنسانية. فما يجده طرف ما عملا إرهابيا، يجده طرف آخر عملا مقاوما ومشروعا. بيد أن هذا الالتباس المبرر لا يمنع من التمييز بين العنف والإرهاب، أو بين النزاع والصراع ، أو بين الأزمة والحرب، فحروب التحرير ليست أعمالا إرهابية، وإن كانت تنطوي على أعمال عنيفة ضد جيوش الاحتلال والغزو. وهكذا من ثوار "الفيتكونغ" في فيتنام، إلى ثوار الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، إلى المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، وإلى المقاومة العراقية والأفغانية للاحتلال الأمريكي والأوربي الغربي، على سبيل المثال لا الحصر.

3- خصائص النزاع:

إن بروز مفهوم الجماعة الدولية لا يعني بالضرورة اختفاء النزاعات المختلفة، نظرا لأن ذلك يعتبر مصاحبا للطبيعة الإنسانية التي عرفت منذ بداية نزعة الخير ونزعة الشر. وطالما أن النزعة الشريرة في الإنسان لا يمكن أن تختفي كلية[17] فإن مستقبل القانون الدولي لن يتوقع له أن يكون خاليا من النزاعات، سواء كانت هذه النزاعات مسلحة أم غير مسلحة.

فالنزاع يأخذ صفة دولية، إذ كان قائما بين دول في الدرجة الأولى، إلا أن النزاع الدولي لا يقتصر على النزاع بين الدول، فقد يشمل أشخاص القانون الدولي العام الآخرين، كالشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية والإقليمية، وحركات التحرر الوطني، وأحيانا الأشخاص الطبيعيين "العاديين". نظرا لأهمية تأثيرهم في النظام الدولي، على الرغم ما يوجد من التباس ونقاش حول دور هؤلاء الأشخاص. إلى جانب النزاعات الدولية الجادة التي يشهدها عالمنا المعاصر على مستويات الدولة، والنظام الإقليمي، والنظام الدولي، فإنه من الإنصاف أن نشير إلى ظاهرة بروز التكتلات الإقليمية التي تميز عالم نهاية القرن العشرين[18].

ويتوقع لهذه الظاهرة أن تزداد قوة وتنتشر في القرن الواحد والعشرين لاعتبارات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية واجتماعية، الأمر الذي قد يقرب من نهاية المطاف من اكتمال مفهوم الجماعة الدولية الخالي إلى حد ما من النزاعات المدمرة، والملتزم بمبادئ القانون الدولي التي تُغلب مصلحة الجماعة الدولية على المصلحة القومية لدولة أو أخرى. النزاع الدولي معقد بطبيعته لأنه يرتبط بعوامل سياسية

وقانونيـــــة واجتماعيـــــة وثقافيـــــة وأيديولوجية[19].

فتعدد أسباب النزاع الدولي وظاهره يساهم بشكل أو بآخر بتعقيد تصنيف النزاعات الدولية، وهي كالآتي:

أ- أسباب أيديولوجية:

وهذه الأسباب ناتجة عن التجانس أو الاختلاف الفكري بين النظم السياسية، وما تحمله العقائد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من محددات ومفاهيم مختلفة. ولعل النزاعات ذات الطابع الأيديولوجي بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية عقب الحرب العالمية الثانية هي المثال الأوضح على مثل هذه الأسباب، حتى أن علاقة الدول الرأسمالية بالدول الاشتراكية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإن تكن على أحسن ما يرام، لكنها لم تكن متشنجة لحد وضع الأصبع على الزناد، وإنما كانت تتراوح بين المد والجزر حتى جاءت الحرب العالمية الثانية وفرضت "تحالف" الأعداء أيدلوجيا في سبيل تحقيق النصر المشترك على الفاشية. وبقى هذا التحالف مستمرا حتى نهاية الحرب. بعد ذلك عاد كل فريق إلى مواقعه الأساسية مدافعا عن مصالحه منطلقا من أيديولوجيته، دون النظر إلى مصالح وأيديولوجية الآخرين، ليبدأ من جديد التشنج في العلاقات الدولية وشد الحبال ووضع الإصبع على الزناد، بدون أن يكون هناك إطلاق للنار.

ب- أسباب سيكولوجية[20]

وهي ناتجة عن حالات الإخفاق والإحباط التي تمر بها الشعوب أو فئات منها، تدفعها إلى مقاومة النظام السياسي القائم أو الاحتلال الجاثم،كمقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، ومقاومة الشعب العراقي للاحتلال الأمريكي، أو هي بسبب شخصية صانع القرار وما فيها من ميول عدوانية أو توسعية،كالحركات الفاشية والنازية التي أشعلت نيران الحرب العالمية الثانية، أو نتيجة الشحن العنصري ضد الآخرين، كما تمارس الحركة الصهيونية في الشرق الأوسط والعالم بعيدا من قاعدة التعاون الدولي والإنساني.

ج- الأسباب الجيوسياسية:

وهي المتعلقة بنزاعات الحدود السياسية والسيطرة على المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية، فإنها تحظى بأهمية بالغة ومؤثرة في مسار النظام الدولي سلما أو حربا.

ومن المسلّم به لدى عموم الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية، أن الأصل في الحد السياسي Political Boundary Line أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين وحدات أو كيانات إقليمية يكون لكل واحد منها سماته المتميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ومن هنا جاء تعريف الحد لغويا بأنه "الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر"[21]. وتتميز نزاعات الحدود بصفة

عامة بكونها لا تثور من حيث الأصل إلا بين دول متجاورة جغرافيا، مثل نزاعات الحدود البرية والمائية- النهرية منها والبحرية"[22]. وقد أعيد الاعتبار إلى دور الجغرافيا السياسية في رسم السياسة الدولية بعد انقضاء الحرب الباردة.

د- الأسباب الديموغرافية[23]:

وهي تتعلق بهجرة السكان أو تهجيرهم، وبتوطينهم قسرا، وبأعمال الإبادة العنصرية لأسباب عرقية أو دينية أو قومية. ومما يؤكد على ذلك، أن الدافع الديني كان أهم وأول دوافع الغزو والاجتياح الروسي للشيشان، وكذلك المأساة الدامية في البوسنة والهرسك. إنها ظاهرة متفاعلة في عصرنا على الرغم من كافة الشعارات المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة التفاعل بين الأمم والشعوب.

هـ- الأسباب السياسية والاقتصادية:

ثمة نزاعات بين عدد من الحكومات نتيجة اختلافات النظم السياسية، فالتنازع على موارد النفط والمياه قائم ومستمر. والشركات المتعددة الجنسية، وأساليب الحصار الاقتصادي للدول، تمارس ضغوطا على الشعوب، وتوجد توترات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكذلك التنازع الداخلي في الدولة الواحدة لأسباب إثنية أو دينية أو قومية أو انفصالية إقليمية، بحيث أن العالم أصبح يشهد تركيزا للنزاع المسلح بين جماعات مختلفة داخل الدولة، أكثر مما يشهد حروبا إقليمية تقليدية[24]. وصارت هذه النزاعات هابطة إلى ما دون المستوى الوطني، أي إلى المستوى القبلي أو الطائفي أو المذهبي. وبدلا من أن يقوى المجتمع الوطني في الدولة على مواجهة النزاعات الداخلية، تراجع أمام مجتمع آخر هو المجتمع العصبوي المأزوم من داخله. مجتمع الفئات المغلقة على بعضها سياسيا واجتماعيا، والتي تنشد نصرتها من الحكومة القائمة، أو من قوة موجودة وراء الحدود أو وراء البحار. ومن أخطر الحالات أن يبرز المد الطائفي والمذهبي والعشائري في ظل غياب الدولة الوطنية، وانحياز هذه الدولة إلى طرف داخلي ما[25]. وبصرف النظر عن أسباب تفكك الدولة، وتهديد هيكلياتها بالانقسام أو السقوط، فإن ظاهرة تهديد كيان الدولة من داخلها تعد من أخطر أسباب النزاع داخليا وخارجيا. بمعنى آخر، يبقى تغيير العناصر الأساسية للدولة (إقليم، سكان، نظام حكم) من أخطر النزاعات الدولية نظراً لما يتركه من آثار اجتماعية واقتصادية وإنسانية مباشرة. أما النزاع الدولي حول السياسات الخارجية فإنه يبقى أقل خطورة وأخف وطأة في مضمار السياسة الدولية.

ولاشك في أن الراصد لخصائص التطور العام للعلاقات الدولية فيما يتعلق بالنزاعات الدولية يمكنه أن يلاحظ حقيقة أن الدول المتنازعة قد لجأت إلى طرق وأساليب شتى من أجل تسوية هذه النزاعات. لذلك، يمكن تصنيف النزاعات الدولية إلى جزئين:

1- نزاعات يمكن تسويتها بالطرق القانونية، ولذلك يطلق عليها تسمية

النزاعات القانونية. حيث يجرى حلها بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة[26]، وهي على وجه العموم تأخذ إحدى صورتين في التطبيق العملي، وهما التحكيم الدولي من جانب، والقضاء الدولي من جانب آخر. ويمكن القول بأن هاتين الوسيلتين تعتبران بحق من أكثر الوسائل السلمية التي تفضل الدول اللجوء إليها لتسوية ما قد يثور بينها من نزاعات[27]. مع الإشارة إلى أنه على الرغم من أن كلا من التحكيم والقضاء الدوليين يعتبر وسيلة قانونية أو غير سياسية للتسوية السلمية للنزاعات الدولية، فإن من المؤكد أن القضاء الدولي يفوق التحكيم الدولي من حيث درجة عدم تسييسه "Depolitization"[28]. ويبرز ذلك في حقيقة أن محكمة القضاء الدولي يكون لها نظامها الأساسي الخاص بها، والذي يتعين على أطراف النزاع القبول به، الأمر الذي يوفر على هذه الأطراف الكثير من الوقت والجهد اللذين قد تستغرقهما عملية صياغة مشارطة التحكيم بعناصرها المختلفة.

كما أن اللجوء إلى الأجهزة القضائية الدولية ، التي يتم إنشاؤها في إطار بعض المنظمات الدولية، عادة ما يكون أقل تكلفة بالنسبة إلى أطراف النزاع، وذلك إذا ما قورن بالتحكيم الذي يتحمل أطرافه نفقاته كاملة.

2- وهناك منازعات أخرى يمكن تسويتها بالطرق السياسية فتسمى بالنزعات السياسية، فهي تبرز عندما تكون هناك ادعاءات متناقضة لتغيير الوضع القائم، وإيجاد معطيات جديدة لصالح هذا الطرف أو ذاك، ويشمل ذلك، النزعات حول الموارد الاقتصادية، والأسواق المالية، والأراضي المتنازع عليها بما في ذلك مناطق النفوذ. حيث تقضي المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه ألا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر[29].

لقد جاءت المادة "23" الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لتحدد وسيلتين لتسوية النزاعات الدولية، وهي الوسائل القضائية والسياسية. وإذا كان يصعب فصل النزاع القانوني عن النزاع السياسي، خصوصا في مضمار القانون الدولي العام، إلا أن النزاع السياسي يجد طريق الحل من خلال الدبلوماسية[30].

أما إذا لم يتحقق حل النزاع السياسي فإنه قد يتحول إلى نزاع مسلح. وكما هو معروف فإن الوسائل السياسية التي يلجأ إليها عادة لتسوية النزاعات الدولية هي: المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق أو المصالحة.

والملاحظ أن الاختيار من بين هذه الوسائل إنما يخضع في الغالب الأعم من الأحوال لبعض الاعتبارات الخاصة، والتي قد تختلف من حالة إلى أخرى كأهمية النزاع موضوع الاهتمام وطبيعة العلاقات السياسية بين أطرافه والظروف والأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة[31].

والجدير بالذكر ان جانبا كبيرا من الباحثين يعتبر، أن التوفيق أو المصالحة "Reconciliation" هي من الوسائل أو الأساليب المختلطة للتسوية السلمية

للنزاعات الدولية، حيث إن الإجراءات التي تتبع فيها شبيهة بالإجراءات القانونية، ولكن دون التزام من جانب طرفي النزاع بالنتيجة التي توصل إليها هذه الإجراءات التوفيقية. واتساقا مع ذلك، فقد وصف التوفيق بأنه نوع حديث من أنواع الوساطة وطريق وسط بينها وبين التحكيم والقضاء[32].

أما فيما يتعلق بالمفاوضات، باعتبارها وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية، تعرف بأنها تعني الالتقاء المباشر من جانب الأطراف المتنازعة بهدف حل منازعاتهم سلميا، وذلك دون تدخل أي طرف ثالث[33]. ولعله لا يكون من قبيل المبالغة هنا القول بان المفاوضات المباشرة التي يجريها أطراف النزاع فيما بينهم– دون تدخل أي طرف ثالث– تعتبر– ولو من الناحية النظرية على الأقل– من أفضل الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية على وجه العموم. ومرد ذلك في الواقع إلى حقيقة أن أطراف النزاع الدولي هم وحدهم الأقدر– في الغالب- على فهم ظروف هذا النزاع وملابساته المختلفة، فضلا عن أن تدخل طرف ثالث معين في النزاع قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تصعيده بدلا من المساعدة في تسويته[34]. ولذلك فقد استنتج بعض الباحثين وبحق أن المفاوضات ليست إجراء شكليا، وإنما لابد من توافر النية الحقيقية والاستعداد الكافي لدى الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية مقبولة[35]. وفي حقيقة الأمر أن إدراك أهمية قيام أطراف النزاع أنفسهم بالعمل على إيجاد تسوية ودية له هو الذي يفسر لنا العلة التي من أجلها تحرص بعض الاتفاقات والمواثيق الدولية – كميثاق الأمم المتحدة مثلا – على أن تجعل من اللجوء إلى المفاوضات شرطا أساسيا لابد من استنفاذه قبل التفكير في اللجوء إلى وسائل أخرى لتسوية النزاعات ومنها الوسائل القانونية. واصطلاح الطرف الثالث The Third Party قد جرى استخدامه بصفة عامة من جانب دارسي العلاقات الدولية للإشارة إلى الحالة التي تقرر فيها جهة دولية معينة يفترض فيها الحياد– ولو من الناحية الرسمية على الأقل– القيام بمحاولة التدخل لدى أطراف نزاع دولي معين، أملاً في التوصل إلى تسوية سلمية له[36]. وكانت المساعي الحميدة والوساطة هما الوسيلتين اللتين تعتبران بحق من أكثر صور تدخل الطرف الثالث شيوعا فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية. في ختام هذه النقطة يتضح لنا في ضوء ما سبق، أنه بصرف النظر عن الوسيلة التي يمكن للدول أن تلجأ إليها لتسوية ما قد يثور بينها من نزاعات فإن الشيء المهم الذي يمكننا قوله هنا، أن هذه الدول تستطيع أن تقلل كثيرا من خطورة مثل هذه النزاعات، بل وقد تنجح في إنهائها تماما إذا ما قدر لها أن تستوعب جيدا حقائق العصر الذي نعيشه، والتي من شأنها تشجيع التعاون المتبادل القائم على مبدأ حسن الجوار، ليس فقط من أجل الإفادة من الموارد المتاحة، وإنما أيضا من أجل التصدي للأخطار التي لم يكن لهذه الدول عهد بها من قبل، والتي تعجز الآن عن مواجهتها فرادى، مثل مشكلات البطالة، التضخم، والتلوث، والإرهاب، والجفاف، والتصحر، والأمراض التي لم تكن موجودة في الماضي.

ثانيا- مصادر التوتر في النظام الدولي الجديد:

أثرت اختيار لفظ "الدولي" بدلا من اللفظ "العالمي" لأني أرى أن إسباغ صفة "العالمية" على هذا النظام لا محل لها، إذ أن هذا الوصف يعني أن جميع دول العالم قد شاركت في وضع أسس وقواعد هذا النظام وارتضتها، بينما الحقيقة التي لا تخطئها العين أن قواعد النظام الدولي تضعها الدول الكبرى وتفرضها على بقية دول العالم. لذا، كان التعبير بـ "الدولي" أيسر شأنا وأهون أمرا من التعبير بـ"العالمي" لأن النظام الجديد ليس له من "العالمية" حظ ولا نصيب.

والنظام الدولي الذي نتحدث عنه هو السائد بعد الحرب الباردة. إلا أن مصطلح "النظام الدولي الجديد" قد أطلق للمرة الأولى في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مرادا به: وضع أسس جديدة للعلاقات الدولية، تقوم على أساس الهيمنة الأوروبية على العالم. وفي الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، مما رجح كفة الحلفاء وأدى إلى هزيمة دول المحور (ألمانيا – إيطاليا – اليابان). وبعد انتهاء الحرب اجتمع قادة الدول المنتصرة في قمة "يالطا" "فبراير 1945" لإعادة رسم الخريطة العالمية وتوزيع مناطق النفوذ فيما بينها. وقد كان الالتقاء بين الدول المنتصرة التقاء مرحليا دون جذور تاريخية ثابتة، بالإضافة إلى ذلك أن هذه الدول لم تكن بطبيعة الحال متجانسة من حيث تاريخ تحركها السياسي والإستراتيجي، ولذلك لم تمض سنوات حتى تحول شكل النظام الدولي إلى القطبية الثنائية، بعد تكوين حلف الأطلنطي 1949م وامتلاك الاتحاد السوفيتي القنبلة الذرية وتكوين حلف وارسو 1955م[37]. وبقى العالم يرزح تحت نير هذا النظام، الذي استطاع فرض نفوذه، على جميع الدول خارج نطاق المعسكرين ما بين تبعية لهذا المعسكر أو ذاك، الأمر الذي أدى إلى اندفاع العالم إلى صراع محموم وتنافس رهيب على امتلاك أسلحة التدمير الفتاكة، والدخول في حروب شعواء لمصلحة الطرف الشيوعي أو الرأسمالي.

وفي منتصف الثمانينيات بدأ مصطلح النظام الدولي الجديد يعود للظهور من جديد في وسائل الإعلام بعد حدوث الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولكن المصطلح شاع استخدامه كثيرا بعد وصول "ميخائيل جورباتشوف" إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي وإعلانه عن سياسة إعادة البناء الداخلي، التي بينها في كتابه الشهير "البيروسترويكا"[38]. حيث تحدث عن تغيير الوضع العالمي قائلا: إن سباق التسلح عبثي وانتحاري، ولذلك فإن الطريق الوحيد المفضي إلى الأمن هو طريق الحلول السلمية. طريق نزع السلاح. وظل جورباتشوف يتحدث عن النظام الجديد الذي يخلف الحرب الباردة، ويستند إلى الوفاق وانتهاء خط المواجهة بين الشرق والغرب. ولكن مصطلح "النظام الدولي الجديد" لم يصبح متداولا على هذا النطاق الواسع عالميا، إلا بعد نشوب أزمة الخليج الثانية، واتجاه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب إلى الحديث عنه والتأكيد عليه مرارا وتكرارا. فلقد دأب منذ ذلك الحين على الحديث عن

نظام عالمي جديد. وكانت المرة الأولى التي تحدث فيها عن هذا النظام كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية والتي يمكن اعتبارها الإعلان الرسمي له في 11 سبتمبر من عام 1990م[40]، حينما قال في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد يصبح أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب، وأكثر مناعة في إقرار العدالة، وأكثر أمنا في السعي من أجل السلام.. إننا نتطلع إلى عالم جديد، يسوده القانون بدلا من شريعة الغاب وتعترف فيه الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة"[41].

كانت هذه الكلمات بداية انطلاق مصطلح "النظام الدولي الجديد" بقوة إلى وسائل الإعلام وانتشاره على نطاق واسع دون تحديد دقيق للمراد به.. وقد حاولت كل من مجلة "تايم" الأمريكية وصحيفة "الجار ديان"البريطانية تحديد معنى دقيق لما أعلنه الرئيس "بوش" عن قيام "نظام دولي جديد" واستكتبت كل منهما عددا من المفكرين والكتّاب حول هذا الموضوع، فاتسمت جميع الإجابات برأي مشترك يفيد أن المصطلح غامض وقابل للتفسير على أكثر من وجه[42]. ويكشف الرئيس الأمريكي "بوش" الجوهر الحقيقي لهذا النظام في خطاب ألقاه في إحدى القواعد العسكرية، أثناء زيارته لها في 13 ابريل 1991، حيث قال: "إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية، أو تخليا عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا"[43]. ويزداد الأمر وضوحا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 من شهر سبتمبر 1991، إذ أفاض في الحديث عن فضائل النظام الدولي الجديد ومزاياه، ثم استطرق وختم خطابه بقوله: إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي النضال من أجل سلام يتحقق وفقا للتصور الأمريكي، إلا إننا ننوي أن نبقى عاملين ولن نتقهقر وننسحب وننعزل، إننا سنقدم صداقة وقيادة.."[44].

وبتحليل بسيط لهذه الفقرة وللفقرة المستقاة من خطابه الآخر، يتبين أن الولايات المتحدة تنظر إلى النظام الدولي الجديد على أنه يعني انفرادها بقمة النظام الدولي، وسيطرتها الكاملة على حلبة السياسة الدولية، خاصة بعد تحلل الاتحاد السوفيتي وزواله من الوجود رسميا في نهاية 1991 وتفكك المعسكر الشرقي باندثار الشيوعية، وانهيار حلف وارسو. وبصرف النظر عن مدى ما هو "جديد" في النظام الدولي، فإنه لم يتوصل بعد إلى معالجة النزاعات الدولية، أو إدارتها، بما يخفف من حدة التوتر بصورة مرضية. وثمة مصادر عدة للتوتر في هذا النظام، تفاقم بعضها عقب انتهاء مرحلة الحرب الباردة، أو في مرحلة الثنائية القطبية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية إلى العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

ويعتبر موضوع مصادر التوتر في النظام الدولي الجديد، من المواضيع المثيرة للجدل، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسألة المصادر. ولعل ذلك يرجع في المقام الأول إلى اختلاف المنطلقات القيمية، إلى جانب قلة الموضوعات الخاصة بتلك المصادر، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال

إلى اختلاف المعايير التي من خلالها يتم النظر إلى تلك المصادر. بيد أن ذلك لا يعني عدم وجود اتفاق ولو في الحد الأدنى على المنطلقات الأساسية لمصادر التوتر في النظام الدولي الجديد. ومن ابرز تلك المصادر ما يلي:

1- فوضى النظام الدولي:

بالرغم من أن الإعلان عن قيام نظام دولي جديد يعود– كما سبق وأن ذكرنا – إلى أواخر عام 1990م عندما دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي ضد العراق في عام 1991م، إلا أن أدبيات العلاقات الدولية تشير إلى وجود واستمرار الجدل حول هذا النظام[45].

فالولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت عن المبادئ التي يستند إليها النظام الدولي الجديد، والتي من أبرزها: الحرية، المساواة، ونشر الديمقراطية، ومراعاة حقوق الإنسان، والالتزام بالشرعية والمبادئ وقواعد القانون الدولي، وتفعيل دور الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص. هناك من تصور إمكانية قيام حكومة عالمية بإدارة الأمم المتحدة، حكومة قادرة على تحريك نظام نقدي واحد في العالم، وعلى إنشاء جيش أممي واحد، حكومة تستند إلى تفاهم ثلاث حكومات رئيسية: الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية (مجموعة نافتا)، ومجموعة دول الباسفيك بزعامة طوكيو، تبدأ الخطوة اقتصاديا ثم تتطور سياسيا[46]. بيد أن هذا التصور ظل في إطار التنظير أو التكهن، فواقع الحال يشير إلى أن الهدف الأمريكي يختلف، إلى حد كبير، عن تلك المبادئ، وأظهر جليا أنها كانت مجرد شعارات براقة لاستقطاب السذج والبسطاء والحصول على تأييدهم لهذا النظام. حيث يلاحظ مثلا أن الولايات المتحدة تتدخل في شؤون الدول الأخرى، تارة باسم الديمقراطية والحرية والتعددية، وتارة أخرى باسم حماية حقوق الإنسان. وما يمكن قوله عن الولايات المتحدة يمكن قوله أيضا عن القوى الفاعلة الأخرى في إطار النظام الدولي الجديد، ففرنسا وبريطانيا بالاشتراك مع بقية الدول الأوربية قد شكلت مثلا ما يعرف بقوات التدخل السريع لاستخدامها في الشمال الإفريقي متى تعرض أمنها القومي للخطر[47]. فهيكل النظام الدولي الجديد صار قائما على نظام القطب الواحد الممثل بالولايات المتحدة الأمريكية وما تتميز به من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية.

وهناك وجهة نظر أخرى، ترى بان تعدد القوى في مركز القرار الدولي على الرغم من هيمنة القطب الواحد، تتحدد في القوى الاقتصادية الأوروبية والآسيوية دليلا على التعدد في النظام الدولي[48]. فالعلاقة بين الولايات المتحدة والأقطاب الفاعلة في النظام الدولي، تتطور وتتفاعل، سواء كان التفاعل سلبيا أم ايجابيا. فهو المقرر الحاسم للسمات العامة للعلاقات الدولية. فلكل قطب من الأقطاب الفاعلة في النظام الدولي مصلحة، الواحدة منهم على نقيض الأخرى. فإذا كان للقوى الاقتصادية الأوروبية والأسيوية مصلحة في تحقيق السلام والتعاون السلمي– درء سباق التسلح– فيما بين الدول الفاعلة في

النظام الدولي، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين معيشة مواطنيهم. وليس هناك مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية في تقييد التجارب النووية، بل مصلحتها في تفجير نووي جديد. وليس لها مصلحة في السلام الذي ترتضيه شعوب العالم بل السلام ووفق رؤيتها. فليس لها مصلحة بأن يبقى الفضاء الخارجي خارج سباق التسلح.

ويشير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية منذ العام 1995م إلى وجود فوضى على مستوى قيادة النظام الدولي. وثمة افتقار إلى مركز قيادة قوى يضبط المتغيرات الدولية، وربما انتشرت الفوضى "Disorder" على أكثر من صعيد. فحلفاء الأمس، يتخبطون في مواجهة النزاعات من آسيا الوسطى إلى البلقان إلى القرن الإفريقي. والعلاقات الأمريكية الأوروبية، والأمريكية اليابانية، والأمريكية الصينية، واهية وهشة على الرغم من الإعلانات المتكررة عن الشراكات الاقتصادية والإستراتيجية في نهايات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين[49].

يتميز مبدأ الأمن الجماعي، الذي طرح منذ إنشاء عصبة الأمم كوسيلة وحيدة يتدعم بواسطتها السلام الدولي، وكقوة كافية لتنفيذ الضمان الجماعي، إن عدم الأخذ بمبدأ الأمن الجماعي لا يكمن في قصور قانون الأمم المتحدة أو في نظامها، بل في جو السياسة الدولية المكفهر القائم على الانشقاق والتناقض في المصالح. إذا عدنا وأمعنا النظر في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي منذ انهيار نظام القطبية الثنائية، استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق الذي يتوافق مع نظام الأمن الجماعي، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت هذه القرارات لتتدخل على رأس تحالف دولي، في شؤون الدول الأخرى وفقا لمشيئتها وتمشيا مع مصالحها[50].

فالولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام الدولي الجديد تقوم بتحويل حلف شمال الأطلسي إلى تحالف عسكري للأمن الجماعي يحتل مجلس الأمن الدولي وتصبح التجمعات الإقليمية الأخرى تابعة له أو "نائبة" عنه، فهناك فرق كبير بين التحالف العسكري والأمن الجماعي، في أن الأول يقوم على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب بين دولتين أو أكثر مع رفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وعضويته تكون منحصرة بين الدول أصحاب المصالح المتبادلة، أما عضوية الأمن الجماعي فإنها تكون منفتحة على دول العالم حتى تجعله عالميا وهدفه حماية السلم والأمن الدوليين وردع العدوان. لذلك، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من وطأة التوفيق بين متطلبات قيادة النظام الدولي الجديد وبين التزاماتها في الداخل الأمريكي. إذ كيف تستأثر بقيادة هذا النظام تحت ضغوط أعبائها الداخلية – تراكم الدين العام – متطلبات القيادة العالمية ؟ وكيف يمكن تجبير العلاقات الاقتصادية المتطورة مع القوى الآسيوية والأوروبية الكبرى لصالح الولايات المتحدة من غير أن تتقدم أوروبا ومعها اليابان والصين إلى مركز الصدارة في النظام الدولي الجديد؟

ويعترف مستشار الأمن القومي الأمريكي "زيغنيو بريزنسكي" أن النظام العالمي يشهد حالة فوضى، وحالة عدم انتظام، الأمر الذي يمهد لمواجهة دولية شاملة بالسلاح، كما أن هذه الحالة لا تساعد على معالجة أسباب النزاعات الدولية أو إدارة الأزمات الدولية. وأن قدرة الولايات المتحدة على قيادة وتوجيه العالم ستعتمد في المدى البعيد على الدرجة التي تستطيع فيها الإدارة الأمريكية التغلب على الانطباع القائل بتخليها عن المعيار الأخلاقي الضروري لممارسة ضبط النفس المسؤول[51]. غير أن هذا المطلب يبقى بعيد المنال طالما ظلت سياسة وقانون القوة هي المسيطرة على العلاقات الدولية، لتتوارى معها المعايير الأخلاقية بما فيها المبادئ القانونية التي بررت وتبرر وجود الشرعية الدولية.

إننا أمام واقع دولي جديد غاب فيه شبح إمبراطورية الشر "السوفيتية" لتتكرس صورة الدولة المارقة "الولايات المتحدة" التي لا تلقي بلا قاعدة أو قانون رغم كثرة ما ترددد حول الشرعية الدولية التي أصبحت مجرد أوهام.

2- تحديات العولمة:

العولمة هي ظاهرة محورية برزت إلى الساحة السياسية الدولية، وهي أن الدول كافة باتت منخرطة في حيوية العولمة، ويصح أن نسميها بالثورة الرأسمالية الثانية، إلى حد ما، فالنظام الدولي الجديد، سيكون نظام التجمعات الاقتصادية العملاقة ولا مكان فيه للصغير.

فالتحولات التي تحققت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في مجال الإصلاحات الاقتصادية، والتي قامت بها كثير من دول العالم قد أثمرت نتائجها في جوانب عديدة بما فيها التكامل الاقتصادي الدولي، فإن الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية قد ظلت تتزايد مما يعطل مسار هذا التكامل بين عالم متقدم وعالم متأخر نحو المستقبل[52]. فالعولمة هي الإطار الفكري الذي يحكم النظام الدولي الجديد، إنها بدأت منذ عقد التسعينيات مع ازدياد الجهود الدولية الرامية إلى إزالة القيود والمعوقات التي تحد من انطلاقها. فإن العولمة بدأت تتبلور بقوة كظاهرة دولية ملموسة وأصبحت ظاهرة شاملة تمتد إلى كافة المجالات، وهي ليست ظاهرة بسيطة التركيب، محدودة النطاق، بل ظاهرة معقدة من حيث المضمون ومتنوعة من حيث الشكل[53].

والعولمة باعتبارها مفهوما فكريا يكون شأنها شأن جميع المفاهيم الفكرية التي لا تقف عند حد تعريف واحد محدد، فهناك من يعرفها بأنها تشير إلى التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة،ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية[54]. ويعرفها البعض بأنها الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبيا كرة اجتماعية بلا حدود، حيث تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل أو بعد المسافة، حيث تجري الحياة في العالم ككل كمكان واحد، ويتفاعل الناس

ويتأثر بعضهم ببعض، ويصبح العالم أكثر اتصالا وأكثر تنظيما على أساس وحدة الكوكب[55]. والبعض الآخر يعرفها بأنها التطور التقني "التكنولوجي"، وعولمة الإنتاج والتبادل والتحديث. أو هي حرية حركة رؤوس الأموال والسلع عبر الحدود دون أية عقبات، مع ما لهذه الحركة من نتائج اقتصادية[56]. كما أنها تشير إلى القوى التي لا يمكن السيطرة عليها داخل الأسواق الدولية، والتي تحكمها الشركات متعددة الجنسيات التي لا تدين بأي ولاء لأية دولة قومية تعمل داخلها[57]. لذلك يمكن القول، بأن العولمة ببساطة تعني، الانتقال السريع للأفراد والأموال والأفكار بصورة مكثفة عبر العالم، مما يعني مضاعفة الاتصالات والعلاقات في كافة مجالات الاقتصاد والثقافة والاتصال، بحيث تتحرك بسرعة عبر الكرة الأرضية بكاملها، وتتجاوز الحدود السياسية بين الدول، بما يخلق حالة مكثفة من التواصل والتشابك العالمي. ومن ثم، فإن العولمة تقوم في جوهرها على تذويب الحدود والقيود التي كانت تعوق الاتصال والتفاعل العالمي في كافة المجالات، ومن هنا بات مفهوم العولمة يعني تحولا في علاقة الإنسان بالإقليم، وبنظام الحكم الذي يعيش في إطاره.

وبهذا المعنى فإن مفهوم العولمة ينطوي على عملية تحول، أكثر مما ينطوي على توصيف لوضع قائم. ولعل تقرير التنمية البشرية لعام 1999، هو الأكثر إحاطة بمفهوم العولمة، من حيث اختصاصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) إنه يعتبر العولمة أكثر من مجرد تدفق المال والسلع، مع انكماش المكان، وانكماش الزمان، واختفاء الحدود[58].

ويلاحظ أن الأسواق سُمح لها أن تسيطر على هذا التحول، وأن الفوائد والفرص لم يجر تقاسمها تقاسما عادلا بين الأفراد والشعوب. وبصرف النظر عن الاجتهادات المتعددة حيال مفهوم العولمة، إلا أنها تشير إلى سيطرة أنماط من الاقتصاد والتجارة الدولية والتطور التقني عالميا بالدرجة الأولى،مع ما ينتج عنها من انعكاسات سياسية وثقافية واجتماعية جديرة بالملاحظة. وعلى ذلك نلاحظ اهتماما عالميا واسعا بمنطقة التجارة العالمية (WTO) وما أوجدته من محددات جديدة، وبالإعلام الفضائي المستند إلى ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، فيؤدي انتقال الأخبار والمواد الإعلامية في جميع أنحاء العالم، من خلال الأقمار الصناعية وأجهزة البث والاستقبال الفضائي، إلى نشوء حالة من التشابه في الأذواق والعادات والأفكار[59]. وكذلك تبرز العولمة وبقوة في مجال المعلومات من خلال شبكة الإنترنت التي يشارك فيها الأفراد من جميع أنحاء العالم، بدون أية قيود أو معوقات. ومن هنا تعتبر العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، وتمتد تجلياتها إلى كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، في سائر أنحاء العالم كما أصبحت تلعب دورا محوريا في العلاقات الدولية.

من الخطأ اعتبار النزعة العالمية نوعا من العولمة، فالعالمية غير العولمة، والمجهودات العالمية في شتى ميادين الفكر والعلوم والمعرفة كانت موجودة مع

كل ثورة عالمية كبرى، كالثورة الصناعية الأوروبية وما تركته من آثار على مناطق العالم كافة.

غير أن العولمة صارت تقوم على فرض نمط محدد على الشعوب والدول، في مجالات واسعة من العلاقات الدولية. لو كانت العالمية هي العولمة كما يتجه بعض الكتاب[60]، لجاز القول أن العولمة في العصر الحديث نشأت مع الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وأن كل مصطلح عالمي في الرياضة والفنون والآداب هو نوع من العولمة.

ثمة إيجابيات يمكن أن تحققها العولمة، كأن ترعى الأمم المتحدة مزيدا من النظم والقواعد في مجالات الطيران المدني والنقل الجوي، وحماية البيئة الطبيعية من التلوث، وتوفير سيولة الاتصالات والحصول على المعلومات بيسر وبتكلفة معقولة، وصون التراث الثقافي العالمي المشترك، ومكافحة الأمراض والأوبئة[61].

ويمكن أن تضطلع المنظمات الدولية المتخصصة، كمنظمة الصحة العالمية،ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو"، ومنظمة العمل الدولية..وغيرها، بدور أساس في تعزيز الإيجابيات المذكورة. غير أن هذا المعطى لا يحجب سلبيات أو جملة تحديات تفرضها العولمة: فالدول النامية تكون عرضة للتأثيرات السلبية أكثر من غيرها. بمعنى آخر، فإن تأثيرات العولمة السلبية بالنسبة للدول النامية مؤكدة الحدوث. أما الإيجابية فهي محتملة، بعكس الدول الصناعية الكبرى، فإن التأثيرات الإيجابية مؤكدة الحدوث بينما السلبية منتفية الحدوث. فهناك "استقطاب بشع وخطير بين مستفيدين من النظام من بشر وبلدان، من ناحية، ومتلقين سلبيين فحسب لآثاره من بلدان وبشر، من ناحية أخرى"[62]. فخُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلا يحصلون على86% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل حصول الخمس الأفقر والأضعف من سكان العالم على 1% فقط. فالعولمة تدافع عن مبدأ حرية التجارة، بمعنى أنها تدعو إلى فتح حدود الدول وأسواقها أمام حركة البضائع والعملات ورؤوس الأموال، فتصبح الحماية الجمركية والدعم العام للصناعات الناشئة محرمة بدعوى تكافؤ المنافسة. لتجتاح موجة الخصخصة العالم فتتفكك بذلك سيطرة الدولة على الخدمات الأساسية . وكضمان لنجاح العولمة الاقتصادية، تم إنشاء منظمة التجارة العالمية "WTO" عام 1995 كقيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري وفرض الانضباط على النشاط التجاري، واتفق على أن تكون هذه المنظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب الدور الأساس في النظام التجاري الدولي، وهي بمثابة الركن الأساس للنظام الاقتصادي. وفي حقيقة الأمر، إن إنشاء هذه المنظمة ما هو إلا محاولة جديدة تفرضها بعض الدول المتقدمة وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية التجارة الدولية الحرة، في حين لا يحتل مصطلح "تحرير التجارة" واتفاقيات التجارة العالمية، إلا حيزا صغيرا من

السياسة الدولية التي عرفت باتفاق واشنطن. وأيضا لاستنزاف مواردها المالية، حيث تم تركيز الثروات عند الأكثر غنىً في العالم،وهم قلة. فهناك 350 شركة كبرى من الشركات المتعددة الجنسية تستأثر بما نسبته 40% من التجارة العالمية حتى عام 1997[64]. ومن جرّاء العولمة تخسر أفريقيا جنوب الصحراء-على سبيل المثال- نحو 1.2 بليون دولار سنويا[65]، وتحت وطأة الديون الخارجية للدول النامية تتراجع قدرتها على المشاركة في التجارة العالمية، وقد تقع في فخ التبعية.

وترتبط مشكلة الديون الخارجية للدول النامية عموما بمشكلة تعثر عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن عملية التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا في ظل تعرض رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار والمساعدات التقنية التي في حوزة الدول المتقدمة أو الدائنة[66]. هذا ما يجري مع تطبيق رأسمالية الحرية الاقتصادية على نطاق واسع، التي تخدم مصالح الأقوى على مستوى النظام الاقتصادي العالمي.

وعلى الصعيد السياسي، سوف تترك العولمة الاقتصادية آثارا وتحديات سياسية على الدول، وخصوصا على الدول النامية. فالدول الضعيفة أو "الدولة الرخوة" كما يسميها بعض الكتاب[67]، تفتح أبوابها للوافد من تأثيرات العولمة دون أن تكون عندها القدرة الكافية على الدفاع عن مصالحها أو أنها لا ترغب بالمواجهة. وتنطبق هذه الحالة، بشكل أو بآخر على عدد من الدول العربية حيث تبرز ظاهرة التبعية في مضمار السياسة الخارجية. وإذا كانت السيادة عنصرا موضوعيا من عناصر الدولة، وبدونها لا تنشأ الدولة، فإن هذا العنصر قد يتراجع تحت وطأة العولمة. إن ثورة الاتصالات الحديثة اكتسحت الدول من خلال المعلومات والإعلام، ولا سبيل إلى منعها خصوصا وأنها تخدم تطور الإنسان على أكثر من مستوى. غير أن المغالاة في نفي السيادة، والحديث عن تراجع الدولة لصالح القرية الكونية الواحدة، يتجاهلان بعض حقائق الواقع[68]. فالسيادة في أصلها وأساسها هي نسبية خصوصا على الصعيد التطبيقي، لكنها تظل عنصرا مكونا للدولة طالما أن الجماعات البشرية تنشد الدولة سبيلا للاجتماع والترقي. بمعنى آخر، قد تتراجع السيادة دون أن تضمحل، وقد تتراجع وظائف الدولة دون أن تختفي. حصل ذلك عندما انتقلت الدولة في أوربا من العصر الماركانتيلي إلى العصر الرأسمالي، ويتكرر هذا المشهد في عصر العولمة مع شيء من التعديلات والتفاصيل المختلفة في الاقتصاد والسياسة والثقافة على مستوى الدولة والنظام الدولي. وإضعاف مواقف الدول النامية، نتيجة لافتقارها إلى إستراتيجية موحدة للتعامل مع العولمة[69].

والعولمة ما هي إلا صيغة حديثة للامبريالية، تعمل في إطارها الدول الرأسمالية على استغلال الشعوب النامية باسم شعارات جذابة، ولكنها خادعة بدون شك. وإذا كانت الامبريالية، فإن العولمة تعتبر بدورها مرحلة ما بعد الامبريالية. وعلى الرغم من الفوائد الموعودة التي توفره العولمة للدولة من دخولها في منظمة التجارة العالمية "WTO"- كما

تروج الدول الصناعية الكبرى- فإن عولمة رأس المال تضغط على الدول الوطنية وتجبر حكوماتها على تقديم تنازلات ضريبية كبيرة مقابل الاستثمار، ما يقلص الثروات الوطنية لحساب أثرياء العالم[70]. وعلى الرغم من التركيز الغربي على تطبيق الديمقراطية في النظم السياسية، فإن العولمة المالية راحت تحاصر الحريات السياسية والاجتماعية مع محاصرة الحكومات والمعارضة معاً. هذا في الوقت الذي يسود فيه التطرف العرقي والقومي والطائفي تعبيرا عن رفض حصارات العولمة، بل إن قوى العولمة راحت تشجع مثل هذه النزاعات المتطرفة، حيث يوجد تمسك بالخصوصية الوطنية والحضارية[71].

وبذلك تصاعدت حدة النزاعات الدولية بدلاً من أن تتراجع، وساد الفقر مناطق واسعة، وشكلت العولمة مصدر قلق للشعوب والدول، حتى أن مجموعة الدول الصناعية الثمانية، التي تمسك بمقادير النظام الاقتصادي العالمي إلى حد بعيد دعت إلى تبديد القلق الذي أثارته العولمة، ذكرت في بيانها الختامي بعد انعقاد قمة اوكيناوا اليابانية (يوليو 2000): "علينا أن نتصدى لجذور أسباب النزاعات والفقر. علينا الاستفادة من الفرص التي تقدمها التكنولوجيات الجديدة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الحياة. علينا ان نعترف بالقلق الذي تثيره العولمة مع الاحتفاظ بروحية التجديد التي تتيح الاستفادة منها قدر الإمكان لما فيه مصلحة الجميع"[72] بينما دعا الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى "أنسنة العولمة". إن الانضمام إلى العولمة له إيجابيات وسلبيات معا، بمعنى أن الانضمام ليس خيرا محضا ولا شرا حضا، فالعولمة كما تتيح فرصا فإنها تفرض تهديدات في الوقت نفسه. وليس هناك دولة تلحق بها الأضرار والتهديدات جميعها، فلكل دولة نصيب من الفرص كما لها نصيب من التهديدات والمخاطر.

لكن في حالة الدول النامية وخاصة الدول العربية، فإن استغلال الفرص يبدو ضعيفا، بينما احتمال وقوع التهديدات، يبدو قويا بل مؤكدا. أما بخصوص الدول العربية، فيتوقع الباحث أن تتغلب السلبيات على الإيجابيات في حالة الانضمام إلى ركب العولمة بصورة انفرادية، ويجب على كل دولة أن تعمل على تنظيم المنافع أي استغلال الفرص، وتقليل الأضرار إلى أدنى حد ممكن، أي تجنب التهديدات، ولن يتحقق لأية دولة عربية إلا من خلال إنجاح التكامل الاقتصادي العربي، وأن يكون تكاملاً إنتاجيا من الدرجة الأولى، وليس مجرد إعفاءات تجارية لسلع تامة الصنع. ففي الوقت الذي يتجه فيه العالم ويتحول إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية، نجد أن العالم العربي يغط في نوم عميق، وأصبح الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي مجرد مادة إعلامية دسمة لا تفيد إلا في التصريحات الصحفية التي تصدر بعد كل مؤتمر عربي، يحدث هذا في الوقت الذي تتوافر فيه كافة المقومات اللازمة لتحقيق التكامل والاندماج بين الدول العربية.

3- أيديولوجيا السوق:

إن سياسات اليوم قد أصبحت سياسات عالمية بشكل غير مسبوق،ولم يسبق للأمم والشعوب داخل الأطر الديمقراطية أن كانوا على مثل هذه الحالة من قلة الحيلة والضعف كماهم الآن. فالشركات العالمية متعددة الجنسيات وأسواق المال، إنما تحكم كقوى لا تتبع أية سلطة، ولا يتولى مسؤوليتها أحد الدول. كما أنها لا تتبع أية جهة من الناحية الديمقراطية. وتحولت القوة المالية للحكومات في كثير من الدولة إلى مهزلة في سياق تنفيذها رغبات الأغلبية المختارة من هذه الشركات، وبهذا تكون سياسات المستقبل عالمية المجال، كما أنها تشير بأصبع الاتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للقوة السياسية والاقتصادية والبلبلة والظلم في عالم اليوم، ويتم الترويج لهذه القوى تحت مسمى "الخصخصة"[73]. وقد بدأ انتشار هذا المصطلح خلال الحرب الباردة كمصطلح مغاير في المعنى للملكية العامة أو التأميم، والذي كان جزءا من الاشتراكية القديمة والمرفوضة حاليا، إلا أن الخصخصة خادعة بشدة في استخدامها الاقتصادي والسياسي، لأنها في الحقيقة لا تمت بصلة لأي شي "خاص" أو "شخصي". كما أن كلمة "خصخصة" تعني المؤسسية القوية للشركات والتي لا يستطيع المواطن العادي أن يتدخل فيها لتغييرها بأي حال من الأحوال. وباتت الليبرالية الجديدة مستندة إلى الخصخصة المنتشرة في الشمال والجنوب، والى حصر نفقات الدولة وتدخلها، وإطلاق حرية الأسواق في مضمار التجارة الداخلية العالمية[74]، تماماً كما هو الوضع مع الهيئات التي تدير الدولة الليبرالية التقليدية التي حددت دورها وحصرته بالأمن والدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجي، فإذا بالليبرالية الجديدة تريد العودة إلى هذا المفهوم مع شيء من التعديل عندما أطلقت شعار الخصخصة وإلغاء الملكيات العامة، وركزت على المبادرة الفردية لرأس المال، معتبرة أن هذه التدابير مفيدة لدول العالم الثالث "أيام الحرب الباردة"[75].

فالنظام الرأسمالي الذي انتشر في غرب القارة الأوروبية في فترة ما بعد الحرب، والذي انتشر أيضا في دول نمور الشرق الأقصى في الجانب الآخر من العالم، والذي بُني على أساس عجز التمويل "أو الاقتراض المصرفي" كمقابل للاستثمار المتساوي في الشركات، إنما يبين بوضوح وجود نظامين متناقضين من الأنظمة الصناعية المالية:

- الاقتصاد الإنتاجي أو الرأسمالية الإنتاجية، وهذا النظام نجح بدرجة كبيرة في أوروبا والشرق الأقصى، في بناء صناعة منتجة جنبا إلى جنب مع الحفاظ على ديمقراطية اجتماعية جماعية.

- والنظام الآخر، أطلق عليه مصطلح الرأسمالية الأمريكية الجديدة، والذي يهدف إلى مضاعفة أرباح حاملي الأسهم، بينما تهدف الرأسمالية الإنتاجية إلى مضاعفة حصة السوق وكفاءة طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرأسمالية الأمريكية الجديدة تباعد بشدة بين الأغنياء والفقراء، في حين أن الرأسمالية الإنتاجية تهدف إلى توزيع الثروات، وبالرغم من

هذا التضاد، فإن الحقيقة تؤكد بأن الرأسمالية الإنتاجية تصل إلى نفس النتائج في جانبي العالم المتضادين، ما هي إلا إثبات يؤكد أن هذه العوامل الاقتصادية تحركها آليات النظام الاقتصادي المالي نفسه وليس مجرد عوامل ثقافية.

ولم تتمكن العولمة الاقتصادية والمالية من إلغاء التنافس بين القوى المالية المحتكرة والمسيطرة على حركة الأسواق، أو الحد منه. بل برز تنافس أمريكي – أوروبي في المنتجات الزراعية، وتنافس تجاري أمريكي– ياباني في ظل العولمة. وظهرت مصالح متضاربة في عالم الشمال، فضلا عن التناقض القائم بين الشمال والجنوب، وهذا ما أشار إليه مؤتمر "سياتل" لمنظمة التجارة العالمية[76]. فعندما كانت الكتلة السوفيتية لا تزال محتفظة بقوتها، لم تكن الولايات المتحدة تجرؤ على التحدي، ولكن. بمجرد انهيار الكتلة السوفيتية، بدأت القوة الأمريكية في الانطلاق بعدوانية للسيطرة على الأسواق والأعمال والتحكم في الدول الصناعية المتقدمة، حيث اكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية غطرسة مدهشة فيما يتعلق بتوقعات المستقبل.

فعلى سبيل المثال، ترددت مزاعم في أعقاب مبادرة فرانسيس فوكاياما ونشر كتابه المشهور "نهاية التاريخ" The End of History بأن تطور النظرية السياسية قد وصل ذروته، وأنه لن يتم تسلق قمم أخرى. وقد امتدح هذا الكاتب المؤسسة السياسية الأمريكية، كما انه يؤيد الأيديولوجية الليبرالية الجديدة والمصالح المشتركة على أساس أنها السبيل الوحيد الذي يمكن للبشرية أن تسلكه. وبمثل هذا النوع من التشجيع، فإن القوة السياسية الأمريكية قد أصبحت أكثر وقاحة، وقد كثفت الشركات الصناعية والمالية جهودها للسيطرة على الأسواق العالمية.

نبه تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادر عن الأمم المتحدة، إلى مخاطر سيطرة أيديولوجيا السوق على العلاقات الدولية. فذكر التقرير: "إن الأسواق، عندما تكون تنافسية، قد تكون أفضل ضمان لتحقيق الكفاءة، ولكن ليس بالضرورة لتحقيق العدل.

والأسواق ليست الكلمة الأولى ولا الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالتنمية البشرية[77]. فإن السوق لا تجعل مواطنين عالميين إلا من أولئك القادرين عليها. وهؤلاء هم الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. أما ضحايا أيديولوجية السوق فهم معظم دول الجنوب، الذين ساءت حالاتهم وخياراتهم في بدايات الألفية الثالثة، عندما سُمح للأسواق بأن تسيطر على فرص التنمية والعملية الاقتصادية على حساب القيم الإنسانية والحضارية المشتركة.

إن تحرير الأسواق هو جزء من برنامج "التصحيح الهيكلي" الذي يدعو إلى اعتماده كل من البنك الدولي "IBRD" وصندوق النقد الدولي"IMF"، فضلا عن الحد من الدور الاقتصادي للدولة، ونقل ملكية المنشآت والمرافق العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص

"الخصخصة"، على أن هذا التصحيح الهيكلي يستند إلى الاعتقاد الليبرالي المعروف بتوازن السوق ذاتيا، أي أن حركة الأسواق تتجه بذاتها إلى الاستقرار والتوازن من خلال العرض والطلب، وهو اعتقاد خاطئ كما يشير بعض الليبراليين أنفسهم[78]. فالبحث الدائم عن الفوائد والارباح المالية بات يهدد الإنسان والبيئة الطبيعية مع غياب الوجه الإنساني للعولمة. كما أصبحت تجارة السلاح جزءا من حركة الأسواق العالمية كأية سلعة تجارية، فهناك دولة منتجة للسلاح، ودول مستهلكة للسلاح. إنها تجارة ترتبط عضويا بمسار النزاعات الدولية إذا بلغت مرحلة الحرب أو التهديد بها. لقد استوعبت مصانع السلاح في الولايات المتحدة– الدولة الأولى المصدرة للسلاح– حوالي نصف مليون فرصة عمل، ووفرت مصانع السلاح في أوروبا وعلى وجه الخصوص بريطانيا، نحو ثمانين ألف فرصة عمل حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين[79]، وقد بلغ حجم تجارة السلاح الدولية نحو 56.9 بليون دولار في العام 1998، بينما ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتصدر قائمة الدول المستوردة للسلاح[80]، فالدول العربية تعتبر أكثر المجموعات الإقليمية من ناحية الإنفاق العسكري، وخاصة دول الخليج العربي التي فاقت معدلاتها ما وصلت إليه إسرائيل[81]. ويلاحظ على القطاع العسكري في الدول العربية أنه لا يولد وظائف جديد ولا يتيح عمالة أكبر، ويعتبر من أقل القطاعات كفاءة من ناحية النفقات العامة، لأنه قطاع يستنزف الموارد الموجهة أصلا للتنمية. فالطلب مستمر على السلاح الحديث الذي صار تجارة رائجة. ويشير المعهد الدولي لأبحاث السلام "استوكهولم" إلى أن "الدول التي تتسم بأكبر عبء اقتصادي من الإنفاق العسكري هي عموما دول فقيرة متورطة في صراعات مسلحة أو تقع في مناطق توتر أو كليهما معا[82]. والأمر المثير للغثيان، أن زيادة الإنفاق على التسلح في بعض الدول لا يرتبط في بعض الأحيان بالاحتياج الفعلي للسلاح لمواجهة العدو المحتمل بقدر ما يرتبط بعقد الاتفاقات العسكرية للمساهمة في استمرار طاقة عمل المصانع الغربية في إنتاج السلاح بنفس الكفاءة السابقة، ويبدو أن ذلك يعد اتفاقا ضمنيا أو مكتوبا بين هذه الأطراف لضمان الدفاع والحماية.

فالليبرالية الجديدة المعولمة، والمستندة إلى أيديولوجية السوق، يجري تقديمها للشعوب بمثابة العلاج الناجح للأمراض الاقتصادية، بل وللأمراض السياسية والاجتماعية. والسؤال الذي يطرح، كيف يمكننا الفصل بين أيديولوجية السوق وبين المعطيات الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات؟

4- التحايل والخداع وازدواجية المعايير:

دعا ميثاق الأمم المتحدة إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وذلك بتحريمه الحرب أو التهديد باستعمالها بين الدول الأعضاء في فض منازعاتهم الدولية. وألزم هذا الميثاق الدول على حل مشكلاتها بالطرق السلمية، مثل الوساطة والتوفيق والتحكيم والمساعي الحميدة وعرض النزاع على القضاء الدولي، أو على المنظمات الإقليمية[83]، كما دعا

الميثاق إلى إنماء العلاقات الودية بين الأمم على قاعدة المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، وتحقيق التعاون الدولي وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز.

وظلت هذه الأهداف– المقاصد- تحث المجتمع الدولي للعمل من أجلها، وإن كانت قد اصطدمت إبان الحرب الباردة بممارسة حق النقض "الفيتو" داخل مجلس الأمن من قبل القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

ومع سقوط القطب السوفيتي، لم تستعد الأمم المتحدة كمنظمة دولية حيويتها وقدرتها، بل أصبحت أسيرة السياسة الدولية بصورة واضحة من خلال محاولات الولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنظمة الأممية ودفعها باتجاه تكريس قيادتها للنظام الدولي. حتى بات العالم أمام نمط آخر يتمثل بازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي العام، وساد اليأس بدلا من الأمل في التوصل إلى نظام عالمي متطور عن نظام القطبية الثنائية السابق. ويمكن التوقف عند أمثلة عدة عن ازدواجية المعايير، وفي مجالات مختلفة مثل: حق تقرير المصير، وحقوق الإنسان، وسيادة الدول، وحق التدخل الإنساني. وجميعها مسندة باتفاقات ومعاهدات دولية. كما أن الأمم المتحدة أصبحت هدفا منذ سنوات لانتقادات عنيفة، منها أن هناك ازدواجية في المعايير، فدولة مثل هايتي عندما تأخرت عن سداد حصتها في الأمم المتحدة بسبب عجزها المالي، تم حجب صوتها في الجمعية العامة، أما الاتحاد السوفيتي عندما تأخر عن سداد حصته- كان ذلك بمحض إرادته– لم يحجب صوته. والسؤال المطروح: متى ينسجم التطبيق مع النصوص القانونية؟

ثمة ربط موضوعي بين حق الشعوب في تقرير المصير ومفهوم السيادة، طالما أن حق تقرير المصير ينطوي على حق الشعب أو الأمة في إقامة الدولة المستقلة، واختيار النظام السياسي وفق إرادة حرة وبدون تدخلات دولية خارجية. وعليه، فتهجير السكان، وإبقاء أقاليم تحت الاحتلال والتعديلات القسرية للحدود السياسية، وفرض استيطان قسري مضاد، كل هذه الأمور وغيرها هي ممارسات منافية للسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها. لقد تراجع مفهوم السيادة، ومعه حق تقرير المصير، في فلسطين وكشمير والصومال.. وغيرها، بينما زادت هيمنة دول الشمال الصناعي على القرارات الدولية والنظام الدولي[84]. مثلما حدث لدولة العراق، حيث تواصلت عمليات الاعتداء تحت ذرائع ودوافع كاذبة، دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، فكانت البداية متمثلة في تسخير الأمم المتحدة واستخدامها كأداة قانونية لتحقيق الأهداف الأمريكية التي تصب في النهاية في مصلحة الصهيونية العالمية. فظاهرة الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية ليست جديدة، ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر الساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته وتوجهاته، وأصبح هذا واضحا من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها الولايات المتحدة للسيطرة على

النظام الدولي وجعله يسير وفق إرادتها. وهذا الدور الأمريكي المهيمن على المنظمة الدولية، وخاصة على مجلس الأمن، رسمه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق ريتشارد نيكسون: بقوله "إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة"[85]. وذكر الأمين العام "خافير بيريز دي كويلار" في عام 1991: "إن حرب الخليج الثانية لم تكن حربا تقليدية تقوم بها الأمم المتحدة، وذلك لعدم سيطرة الأمم المتحدة على العمليات العسكرية، وعدم وجود علم الأمم المتحدة، ولا قبعات الرأس الزرقاء. وعدم مشاركة لجنة الأركان العسكرية.. إن ما نعرفه عن الحرب.. هو ما نسمعه من الأعضاء الثلاثة في مجلس الأمن المعنيين بالأمر، وهم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة..وإن مجلس الأمن الذي فوض بهذا كله، لا يتم اطلاعه إلا بعد تنفيذ الأعمال العسكرية"[86]. كما ذكر أمين عام الأمم المتحدة "كوفي أنان" في حديث صحفي يوم 5- فبراير1999، أن الولايات المتحدة تتبنى سياسات مختلفة حول قرارات مجلس الأمن إزاء العراق. وأن عدم التزام واشنطن بالسياسة التي تضعها الأمم المتحدة سيؤدي بالمنظمة الدولية، إلى فشل مشابه لفشل عصبة الأمم[87]. كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس في فبراير 2002 أن "تغيير النظام في بغداد هو أمر ممكن للولايات المتحدة أن تقوم به بمفردها"[88]. وبالفعل قامت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا بالعدوان على العراق ليلة 2003/3/21 لاحتلاله دون أن تنظر إلى الشرعية الدولية لاستنادها إلى قانون القوة، وليس إلى قوة القانون مؤكدة في ذلك أنها القوة الوحيدة في النظام الدولي الجديد ، التي لا تراعي إلا مصلحتها حتى وإن تعارضت مع القانون الدولي والشرعية الدولية.

نعتقد ان سياسة الغطرسة وسياسة العقوبات الأمريكية ضد عدد من البلدان أثناء الحرب الباردة، وبعدها تحتاج إلى دراسة موضوعية، من حيث مدى تطابقها ومقومات الشرعية الدولية. فحصار السودان، والصومال وإيران على سبيل المثال لا الحصر، بحجة مكافحة الإرهاب أوجدا جدلا واسعا داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى أن المدعي العام الأمريكي السابق "رامس كلارك" قدم شكوى جنائية ضد الإدارة الأمريكية بسبب موقفها من العراق[89]. وتساءل كثيرون عن دوافع الإبادة الجماعية للشعب العراقي التي تتعارض مع قواعد القانون الدولي. إن متابعة هذه الأحداث تفيد بأن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، تفسح المجال لإثارة الفوضى وتأجيج الحروب العدوانية، ومن ثم الانحراف عن الأخلاقيات الدولية، الأمر الذي يعني بأنها، الولايات المتحدة،تشكل علة الفساد الأخلاقي في السلوك الدولي. إن الارتباط بين الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، وتأزم الأخلاق الدولية، أصبح الآن مكشوفا أكثر من أي وقت مضى، رغم وجود المنظمات الدولية ومواثيقها التي تتضمن مبادئ ومقاصد نبيلة، كالعمل على فض النزاعات بالوسائل السلمية وإنماء العلاقات الودية وتحقيق السلم والأمن الدوليين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع المعاش، مارست

نوعا من التحايل والخداع والالتفاف على مضامين هذه المواثيق، الأمر الذي جعلها مجرد حبر على ورق. هذا التحايل والخداع يأتي من العديد من الدول الصغيرة و الكبيرة، ولكن عندما يأتي من الدول الكبرى يكون أكثر خطورة بحكم مركزها في دائرة التأثير والنفوذ الدولي[90]. كما يمكن ملاحظة ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكية بشكل جلي في مواقف هذه السياسة إزاء قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث أظهرت انحيازها الواضح لإسرائيل على حساب الحقوق العربية. هذه أمثلة عن ازدواجية المعايير وسياسة الخداع والتحايل في تطبيق قواعد القانون الدولي، إنها تدل دون شك، على سيطرة سياسة القوة على العلاقات الدولية، وعلى توجه غربي عام، وخصوصا أمريكي، من اجل الهيمنة على النظام الدولي الجديد في إطار المصالح المادية بالدرجة الأولى، وبذلك سيبقى القانون الدولي محاصرا، وتبقى الشرعية الدولية مثار التباسات عدة في القانون والسياسة قد تفاقم أكثر من التنازع الدولي.

ثالثا- مظاهر النزاعات الدولية:

إن ظهور النزاعات الدولية من الناحية المنطقية والوضع الدولي، بعد الحرب الباردة ، يستند إلى الأيديولوجية الأمريكية المناوئة لكل الأيديولوجيات التي تخالفها ، ليشمل التنافس والصراع جميع أنواع العلاقات القائمة، وهذه العلاقات متميزة بالمجابهة الحادة والتوتر والشكوك الشديدة، والتحايل والخداع وازدواجية في المعايير، بالإضافة إلى انعدام الثقة المتبادلة من أجل السيطرة والفوز في المعترك الدولي، وذلك بسبب محاولة تحرر بعض الأنظمة من السيطرة والهيمنة الأمريكية.

والولايات المتحدة تحاول أن تبقي على بسط نفوذها وفرض سيطرتها على العالم، حتى تتمكن في نهاية المطاف أن تصبح على قمة النظام الدولي الجديد بدون منازع، وذلك بلجوئها إلى مختلف الوسائل والطرق التي تناسب الوضع القائم، حيث أعلنت عن نوازعها الإمبراطورية، متخذة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ذريعة لها، فاستهانت بحلفائها الغربيين وعملائها الشرقيين،وهمشت المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. واتضح ذلك بصورة جلية من خلال محاولاتها السيطرة على الأمم المتحدة وخاصة على مجلس الأمن.

وشكل مبدأ "بوش الابن" المتعلق بالحرب الوقائية والمستعار من سياسات فاشية، كانت الولايات المتحدة ضحية لها إبّان الهجوم الياباني على "خليج هاربور"، الأساس النظري للنزوع الإمبراطوري الأمريكي، كما شكل غزو الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق الممارسة العملية والميدانية له[91]. بذلك تكون الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على ما يسمى بالإرهاب الدولي قد تمخضت عن عدد من الظواهر التي أثرت على العلاقات الدولية، والتي نجمل بعضها بالتالي:

1-التهديد باستعمال القوة في حل المشكلات الدولية:

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ديناميكية بعد الحرب الباردة، بطاقاتها الهائلة وإمكاناتها غير المحدودة، التي تمكنت بواسطتها من أن تضع نهاية حاسمة لهذه الحرب، والقضاء على الاتحاد السوفيتي كقوة يحسب حسابها في القضاء على النازية. فالعرب الذين تمكنوا في ظل نظام الثنائية القطبية والتوازن الدولي إبان الحرب الباردة من إحراز تحررهم وبناء الدولة الوطنية في معظم البلدان العربية وتمكنوا اعتمادا على ثرواتهم النفطية من تحقيق معدلات تنموية لا بأس بها بمقاييس العالم الثالث، ظهروا عاجزين ومنكشفين تماما أمام تلك المتغيرات الدولية والأحداث الجسام التي طالت النظام الدولي في بنيته بعد الحرب الباردة، خاصة إنهم المستهدف الأول من التمدد الامبريالي الأمريكي.

فالإدارة الأمريكية وضعت النظام الإقليمي العربي وآليته "جامعة الدول العربية" والبلاد العربية في مقدمة مستهدفاتها الامبريالية لتحكم قبضتها على قارة اوراسيا التي يرى "بريجنسكي" أن السيطرة عليها تعني السيطرة على العالم[92]. حتى بات العالم أمام نمط آخر يتمثل، كما سبق وأن ذكرنا، بازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي العام، وساد اليأس بدلا من الأمل في التوصل إلى نظام عالمي متطور عن نظام القطبية الثنائية السابق.

وبالتالي دأبت الإدارة الأمريكية على الإعلان عن مشروعات لنشر الديمقراطية في الوطن العربي، وإحداث تعديل جوهري على المناهج التعليمية به بما ينسجم ونشر القيم الأمريكية والغربية، وبما يؤدي إلى تمكين العلمانيين والموالين للغرب من تولي مقاليد السلطة في البلاد العربية والإسلامية، وإن لم تتمكن من ذلك سلميا فهي قد تقوم باستخدام القوة أو التهديد بها ضد بعض أنظمة دول العالم الثالث بخاصة الأنظمة العربية والإسلامية غير الموالية للإدارة الأمريكية بالخضوع الطوعي للاملاءات الأمريكية، الذي يشمل ليس فقط القبول بالحضور الأمريكي القوي في بلاد العرب والمسلمين، بل والقبول بالحضور الإسرائيلي الرديف للحضور الأمريكي[93].

هذه هي طبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية، الذي يتنافى مع أبسط قواعد القانون الدولي العام.

2-التسابق على التسلح:

إن سباق التسلح ليس سوى نتيجة مباشرة للتوتر السياسي للإدارة الأمريكية، وأن خطر انتشار الأسلحة الذرية خلق مقوما جديدا للتوازن الدولي لا يمكن إنكاره على قضية تطور الحرب والسلم في هذا العصر. فالولايات المتحدة الأمريكية تراهن على تفوقها الإستراتيجي على روسيا والصين، نوويا قد يهدد أمنها، وذلك من خلال برنامجها المسمى "الدرع الصاروخي" NMD والذي تعارضه كل من روسيا والصين ودول أوروبية أخرى، باعتباره سيؤدي إلى سباق تسلح.

ولكن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ ذاتية الدفع المبرمة عام 1972 بين موسكو وواشنطن والمسماة ABM والتي تحظر نشر مثل هذا النظام، وأصبح هذا الانسحاب ساري المفعول من 14/يونيو 2002 سيمكن الولايات المتحدة من نشر صواريخها[94].

لذلك تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على أن برنامج "الدرع الصاروخي" سيكفل لها تفوقا إستراتيجيا على روسيا والصين. ونجاح هذا البرنامج ضمن الهيمنة الأحادية المطلقة العسكرية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، مما يزيد من قدرتها على التحكم في النظام العالمي الجديد ويجعل روسيا والصين تسيران تحت المظلة الأمريكية.

3-استعراض القوة:

إن إتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة استعراض القوة التي تقوم بإرسال قوات عسكرية إلى المناطق التي تكون مسرحا لإحدى المشكلات الدولية. فالولايات المتحدة الأمريكية تمارس هذا النهج "نهج العسكرة"، بحيث لم يعد هناك نزاع صغير أو كبير في أي ركن من أركان الدنيا الأربعة إلا ونرى الأصابع الأمريكية تعبث به أو تحركه. كما أصبح مألوفا أن نجد البوارج الحربية الأمريكية ترسو على هذا الشاطئ في البحر المتوسط، أو المحيطات المتاخمة لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[95].

ولقد كشف البنتاجون عن الخطط الكبرى لنظرية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، والتي تنطلق مما يعرف "بالضربات الاستباقية"، وتخول لواشنطن التدخل وتغيير نظم الحكم في أية دولة يشتبه في أنها ستكون خطرا على الأمن القومي الأمريكي. ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تتدخل القوات الأمريكية لتغيير نظام حكم طالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق، بل وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل لإحداث تغيير في السلطة الفلسطينية عبر استحداث منصب رئيس الوزراء، وأعلنت استعدادها لإرسال قوات إلى ليبيريا لحفظ السلام هناك بعد أن أصرت على أن يتخلى الرئيس تشارلز تايلور عن الحكم ويقبل اللجوء إلى نيجيريا، وقبل ذلك بعدة أعوام تدخلت في البوسنة وكوسوفو بعد أن ألغت أي دور للأمم المتحدة، واعتمدت بشكل أساس على قوات حلف الناتو. إن استعراض القوى يؤكد خطرا كبيرا بإمكانية الحرب نتيجة لزيادة وضع القوات وتوزيعها.

5- الإصرار والعناد:

تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة "الإصرار والعناد" مع كل القوى الفاعلة في النظام الدولي. ولعل المثال الواضح، يتمثل في تجاهل الدوائر السياسية الأمريكية المبادرة الفرنسية– الألمانية بشأن العراق، حيث تحدث رامسفليد "وزير الدفاع السابق" بغطرسته المعهودة مشيرا إلى أن أحدا لم يسمع بهذه "المبادرة الخرساء" وشدد على أن الولايات المتحدة عازمة على المضي في

سياستها الدامية إلى نزع أسلحة صدام حسين بالقوة العسكرية مادام لم يقم بنزعها بنفسه، ومادام يماطل.

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم 1441 الصادر في نوفمبر 2002، اعتبر فرصة أخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتفادي حدوث ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق، إلا أن كافة التطورات اللاحقة أكدت أن الإدارة الأمريكية الحالية، لم تكن جادة في تنفيذ هذا القرار، بالرغم من ان القرار يركز في المقام الأول على ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

فكانت قد قدمت الولايات المتحدة لمجلس الأمن مشروع قرار أكثر تشددا يقوم على مبدأ الهجوم التلقائي من جانب الولايات المتحدة على العراق، واستبداله بمبدأ العمل على مرحلتين[96]: فقد كانت إدارة "جورج بوش الابن" ترغب في بداية الأمر الحصول على ما يمكن اعتباره تفويضا مطلقا من مجلس الأمن يتيح لها اللجوء فورا إلى القوة العسكرية في حالة حدوث خرق من جانب العراق، بالإضافة إلى وجود قوات عسكرية تكون مصاحبة فرق التفتيش، إلا أن هذين العنصرين لم يجدا قبولا من جانب أعضاء مجلس الأمن خاصة فرنسا وروسيا والصين.

وعلى مدى شهرين من المداولات، جرى الوصول إلى صيغة توفيقية تقوم من ناحية على أن الولايات المتحدة لن تكون مطلقة اليد في الهجوم الفوري والتلقائي والأحادي على العراق، حتى في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية، وفي هذه الحالة لا بد من العودة إلى مجلس الأمن مرة أخرى لتحديد حجم الخرق الذي قام به العراق، وبالتالي الاتفاق على نوع وطبيعة الرد الدولي على هذا الفعل العراقي، وفي الوقت نفسه جرى استبعاد فكرة وجود قوات مسلحة مع فرق التفتيش[97]. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا لم تلتزم بذلك وفسرتا القرار تفسيرا قانونيا خاطئا، حيث زعمت الدولتان، أن العراق لم ينفذ القرار وهو ما يبرر– من وجهة نظرهما- تدخلهما عسكريا. وهذا يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي العام وخروجا على الشرعية الدولية وعلى قرارات مجلس الأمن. وكان طبيعيا أن تقوم الدنيا ولا تقعد داخل الولايات المتحدة على فرنسا بشكل خاص لأنها برزت– من خلال هذه الأزمة– وكأنها تقود جناحا ضد الرغبة الأمريكية. ولقد أثار هذا الواقع حفيظة الكثيرين في جميع الدوائر السياسية والإعلامية وانطلقت الأقلام تلصق بالفرنسيين كل النقائص والموبقات، ويصفون قادتهم السياسيين بالنفاق السياسي، ويذكرون أنهم يتلاعبون بالعقول خدمة لمصالحهم.

وتحدث أعضاء في الكونجرس الأمريكي عن طرد فرنسا من حلف الناتو، أو على الأقل سحب الامتيازات التي تتمتع بها داخل الحلف بالنظر إلى أنها لا تقدم بقدر ما تأخذ.

الثابت أن كل هذه الإهانات الموجهة ضد فرنسا ومؤيديها لم تزعزع إدارة فرنسا أو تحركها قيد أنملة عن موقفها من

الرغبات الأمريكية، وهو ما كشف عنه اجتماعات مجلس الأمن- خصوصا الجلسة العلنية– التي ألح فيها وزراء الخارجية "الفرنسي دوفيلبان، والألماني يوشكا فيشر، إلى جانب نظيريهما الروسي– والصيني" على الموقف الرافض لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق خصوصا بعد أن كشف تقرير البرادعي وبليكس أن العراق أظهر تعاونا أكبر في الجولة الثانية من التفتيش، وهو ما يعني أن الخطر قد تقلص. ونظرا لإصرار الولايات المتحدة وعنادها صرح بوضوح الرئيس الأمريكي"جورج بوش الابن" بأن بلاده لا تحتاج إلى موافقة الآخرين عندما تتعلق المسالة بالأمن وحماية الشعب الأمريكي[98]. كما أضاف أنه سيتحرك باسم السلام والأمن الدوليين لحماية الشعب الأمريكي وأمنه المهدد بشكل مباشر من جانب القرار ودول أخرى في المنطقة، مطالباً مجلس الأمن بالتصويت على القرار الأمريكي– البريطاني بغض النظر عن نتيجة هذا التصويت قائلا إن هذا التصويت سيكشف أوراق أعضاء مجلس الأمن، فهذا المسلك يمكن تفسيره، على أنه يشكل خروجا على أحد المبادئ القانونية العامة المستقرة في عموم النظم القانونية، ونعني به المبدأ الذي يقضي بأن أحدا لا يمكن أن يكون حكما وخصما في آن واحد وفي أمر يخصه[99]. والمؤلم في الأمر، والمثير للغثيان أن العالم أجمع يشهد كماً هائلا من هذا الإصرار والعناد، والمغالطات القانونية ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية عيانا جهارا، دون أن يتحرك أحد معترضا.

رابعاً- أمثولات النزاعات الدولية:

لم يحدث منذ انتهاء الحرب الباردة وبروز ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، أن حصلت مجابهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في النظام، وبين أحد من الدول الفاعلة في النسق الدولي، إلا بالوكالة، فمنذ انهيار نظام القطبية الثانية بدأ وكأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها متماسكون، ويقومون بدور أخلاقي حتى بداية الألفية الثالثة والتي شهدت أول اجتماع في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، حيث انعقدت قيمة الألفية من 6-8/سبتمبر 2000، بحضور نحو 150 رئيس دولة وحكومة من الأعضاء المشاركين في المنظمة الدولية، إنه أكبر تجمع لقادة العالم يلتئم تحت شعار "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" وجدول أعماله يتركز حول ثلاث قضايا أساسية: انتشال مئات ملايين البشر من دوامة الفقر، وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار تسوية النزاعات الدولية، والتعامل بإيجابية مع مشكلات العالم البيئية بعدما هددت المنافسة المادية كوكب الأرض وما يحيط به من تلوث وتدمير. ففي الوقت الذي انعقدت فيه قمة الألفية الثالثة، انعقدت قمة مجلس الأمن الدولي بحضور قادة الدول الخمس الدائمة العضوية لتطالب باعتماد إستراتيجيات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الدولية ومعالجة نتائجها السلبية. وتوجهت قمة الكبار إلى كافة الدول مطالبة بعدم التهديد باستخدام القوة، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يعني ببساطة قواعد حماية

المدنيين أثناء الحروب، والتعاون مع المنظمات الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين.

هناك من تصور لإمكانية قيام حكومة عالمية بإدارة الأمم المتحدة. حكومة قادرة على تحريك نظام نقدي واحد، وعلى إنشاء جيش أممي واحد، حكومة تستند إلى تفاهم حكومات رئيسة: الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة الباسفيك بزعامة طوكيو، تبدأ الخطوة اقتصاديا ثم تتطور سياسيا[100]. إلا أن هذا التصور انتهك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وظل في إطار التنظير.

ولم تهدأ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول الأخرى في المنظمة الدولية وعلى وجه التحديد الدول العربية والإسلامية. إن المتتبع لسياسات الولايات المتحدة في العالم بصفة عامة والسياسات الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية بصفة خاصة، يلاحظ أن العدوان الأمريكي- البريطاني على العراق بتداعياته المختلفة، قد مثل حلقة في سلسلة طويلة من الأحداث، بل إن وقائع تلك الأحداث توالت الواحدة بعد الأخرى.

فإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لا تخفى على أحد ممن يتابعون الأحداث، إن العنصر الفاعل والحاضر كقاسم مشترك فيما مر ويمر من أحداث في المنطقة العربية هي الرؤية الأمريكية وما تهدف إليه من نفوذ وسيطرة وهيمنة لتحقيق مصالحها وغاياتها[101]. فهذه السياسات تحمل تهديدات مباشرة للأمن والسلم الدوليين، وتزيد من حدة التوتر على مستوى النظام الدولي الجديد، وهذا ما تحمله النزاعات المسلحة. أما النزاعات غير المسلحة ، على تعدد مظاهرها وأسبابها، لا تقل خطورة، ذلك لأنها قد تؤسس لمواجهات مسلحة ، فضلا عما تتركه من مفاعيل سلبية في الاستقرار والتعاون الدوليين.

كيف تبدو خريطة انتشار النزاعات الدولية المسلحة وغير المسحة، استنادا إلى مجريات الأحداث الدولية، وإلى تقارير الأمم المتحدة وغيرها من التقارير الدولية ذات الطبيعة الاختصاصية.

ولماذا تحتل المنطقة العربية والإسلامية موقعا مركزيا في التحولات الدولية، وبينها النزاعات الدولية؟

1- النزاعات المسلحة:

يطلق فقهاء القانون الدولي المعاصر، على المبادئ والقواعد القانونية التي تنظم علاقات الصراع، قانون النزاعات الدولية المسلحة بدلا من قانون الحرب. وهو تعبير ساد في إطار القانون الدولي التقليدي[102]. وتشكل النزاعات المسلحة سببا مباشرا لاستيراد السلاح، وزيادة الاتجار به بطرق مشروعة وغير مشروعة، وفي ظل ذلك، تتهدد الثروة القومية، وتتهدد التنمية البشرية. كما أن التنمية البشرية الجزئية، أو القائمة على التمييز بين الأقاليم والمجموعات الشعبية، من شأنها التحريض على التنازع وتهديد البُنى الاجتماعية المدنية والمؤسسات

العامة الرسمية، فالنزاعات المسلحة سواء كانت داخلية أم إقليمية لا تزال منتشرة في العديد من مناطق العالم.

وقد زاد عدد النزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، بصورة كبيرة، وذلك لأسباب عديدة دينية، إثنية، قومية، جهوية.

وصار المدنيون ضحايا النزاعات المسلحة أكثر من أي وقت مضى، فقد "قفزت الخسائر في أرواح المدنيين من 5% نتيجة للوفيات المرتبطة بالحروب في بداية القرن العشرين إلى أكثر من 90% في حروب التسعينيات وبدايات القرن الحادي والعشرين"[103]. وتفيد تقارير الأمم المتحدة أن نصف مليون طفل دون سن الخامسة ماتوا نتيجة النزاعات المسلحة في العام 1992[104]. وأن أكثر من مليون طفل عراقي توفوا نتيجة الحصار حتى العام 2002.

ورغم تكنولوجيا عصر الفضاء التي تتمتع بها خدمات القوات المسلحة الغربية وخاصة الأمريكية، إلا أنها تجاهلت تعمدا اتفاقيات جنيف والفشل في حماية المدنيين وعدم توفير الرعاية الطبية وتكرار ما يطلق عليه اسم "النيران الصديقة" وقصف مباني مدنية ينجم عنها قتل الأبرياء، والأسوأ من ذلك كله المذابح عديمة الرحمة التي تتم ضد المدنيين الأبرياء الذين أرادوا الاحتماء في أرض محايدة هي بيوتهم، ومثل هذه الصفات التي تميز الخدمات المسلحة لتلك الدول، ليست وليدة العصر الحديث وإنما هي نماذج تقليدية طالما اتبعتها تلك القوى في حروبها.

ففي مناطق النزاعات يمكن ملاحظة، انتشار المجاعة وسوء التغذية، وتفشي الأمراض والأوبئة، وارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين داخل منطقة النزاع أو في جوارها الإقليمي.

وهذا أظهر بدوره العديد من الأمراض التي تم القضاء عليها منذ سنوات بعيدة مثل: الكوليرا- الجرب– شلل الأطفال– الحمى التيفودية– التهاب الكبد الفيروسي. وتحول عدد كبير من الأطفال دون سن الخامسة إلى ما يشبه الهياكل العظمية بسبب نقص الطعام والدواء والمستلزمات الطبية.

ففي العام 1994– على سبيل المثال – ارتفع عدد اللاجئين والمشردين إلى 24 مليون شخص[105]. وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تدهور التنمية البشرية التي صارت تنمية شاملة لخيارات الناس على كافة مستويات الحياة الإنسانية، ولم تعد التنمية اقتصادية فقط. ثمة ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية مهددة بفعل النزاعات المسلحة هي: طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق[106]. وصار رأس المال البشري مكونا رئيسيا للثروة القومية 64% ، في مقابل 20% لرأس المال الطبيعي، و16% لرأس المال المادي[107]. كما أنه في حالة النزاع الداخلي، يتفكك النظام السياسي وتنهار المؤسسات المدنية تحت وطأة العنف، على نحو ما حدث في ليبريا والصومال وأفغانستان والعراق[108]. وقد أكد تقرير التوازن العسكري (1999-

2000) الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن أن "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتصدر قائمة الدول بالنسبة لسوق السلاح، حيث تزال التوترات الأمنية سائدة"[109].

ولا يقتصر التسلح على السلاح التقليدي، وإنما يتعداه إلى السلاح النووي، حيث رفضت إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على الرغم من انعقاد مؤتمر التجديد للمعاهدة في العام 1995 وانضمام إيران إليها.

هذا فضلا عن التفجيرات النووية الهندية– الباكستانية في مايو 1998، التي تركت آثارها السلبية على الأمن الإقليمي في جنوب آسيا والشرق الأوسط. مع الإشارة إلى ان أوروبا تعاني من عدد من الحروب الداخلية في الشيشان وداغستان منذ عام 1994، بالإضافة إلى جورجيا التي شهدت نزاعا في إقليم ابخازيا (1992– 1994)، والنزاعات اليوغسلافية في كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك منذ العام 1991، والتي شهدت وقف إطلاق النار في عامي 1995 (اتفاق داينون) و1999 (اتفاق السلام في كوسوفو). كما تجدر الإشارة إلى بقاء التوتر بين شطري جزيرة قبرص منذ العام 1974 في إطار النزاع التركي– اليوناني.

وفي أمريكا، يستمر النزاع الداخلي في كولومبيا، ويستمر النزاع الداخلي في المكسيك منذ عام 1994. بالإضافة إلى الحروب الأهلية التي تعاني منها آسيا ففي سيريلانكا هناك حرب أهلية منذ العام 1983 وشهدت اندونيسيا توترا في إقليم تيمور الشرقية منذ العام 1975، الذي مهد لإعلان الانفصال في العام 1999.

وكانت النزاعات الداخلية متفرقة في بنغلادش وطاجيكستان وغينيا الجديدة واليمن والعراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. شهد بعضها اتفاقات سلام، وبعضها الآخر اتفاقات جزئية لوقف إطلاق النار. مع الإشارة إلى أن أفريقيا تشهد أكبر عدد من النزاعات الداخلية والإقليمية معا. ففي السودان تستمر النزاعات الداخلية منذ العام 1983، ورواندا منذ العام 1990، والصومال منذ العام 1991، وأنغولا والجزائر منذ العام 1992، وأوغندا "إقليم الشمال" منذ العام 1993، وتشاد "إقليم الجنوب"منذ العام 1994، والكونغو الديمقراطية منذ العام 1996. هذا بعدما وقعت اتفاقات سلام في جنوب أفريقيا وموزمبيق وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون ونيجيريا ومالي وأفريقيا الوسطى وتشاد وجيبوتي خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي[110].

أما فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية ونزاعات الحدود. فهذا النوع من النزاعات يشكل خطورة تهدد حسن سير العلاقات واستقرارها بين الدول المتجاورة. من المسلم به لدى عموم الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية أن الأصل في الحد السياسي Political Boundary أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى الفصل بين وحدات أو كيانات إقليمية يكون لكل واحد منها سماته المتميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومن هنا جاء تعريف الحد لغويا بأنه: "الفصل بين

شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر"[111].

ومن هنا أيضا جاء قول الجغرافيين بأن "موقع الحدود يمكن أن يحدد بالنسبة إلى ملايين الأفراد اللغة والأفكار التي يتلقنها الأطفال في مدارسهم، والكتب والصحف التي سوف يحتاج الناس إلى شرائها، ونوع العملة التي يتعاملون بها"[112]. والواقع أن هذا التعريف إنما ينصرف إلى الحدود بمعنى Boundaries أي الحدود الخطية Linear ولكن في المقابل هناك الحدود بمعنى Frontiers أي الحدود الممتدة أو القطاعية Zonal التي تشير إلى مساحة من الأرض– قد تضيق وقد تتسع من حالة إلى أخرى- تفصل بين جماعات سياسية متباينة. وهذا النوع الأخير من الحدود هو الذي يعرف في الاصطلاح العربي بـ"التخوم"، والذي يقابله اصطلاح Less Confins في اللغة الفرنسية. وعلى الرغم من وضوح الفرق بين هذين المفهومين للحدود– ولو من الناحية النظرية على الأقل– فإن هناك من الباحثين من لا يزال يصر على النظر إليهما باعتبارهما مترادفين[113]. والواقع أن هذا الاتفاق العام بشأن ماهية الحدود السياسية إنما هو في التحليل الأخير لا يعدو إلا أن يكون مسألة نظرية، ومرد ذلك إلى حقيقة أن العيوب العديدة التي تكتنف عملية إنشاء الحدود الدولية بمراحلها المختلفة تكاد تجعل من قدرة الحد السياسي على التوافق مع المعطيات الاجتماعية والبشرية السائدة أمرا صعب المنال في الكثير من الأحوال[114]. ونتيجة لذلك فقد خلص البعض بحق إلى أنه يتعذر القول– وكمبدأ عام– بأنه توجد ثمة حدود سياسية جيدة وأخرى غير جيدة أو رديئة، على اعتبار أن كل أنواع الحدود الدولية عرضة في أي وقت لأن تصبح محلا للمنازعة ومناطق للصدام[115].

وتأسيسا على وجهة النظر هذه، ومع الأخذ في الاعتبار بما انتهت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولي من أن اصطلاح "النزاع" ويقابله Dispute باللغة الانجليزية وDifferndd باللغة الفرنسية– إنما يشير إلى "خلاف ينشأ حول مسالة تتعلق بالقانون أو بوقائع معينة، أو هو تنازع يتعلق بوجهات نظر قانونية أو بمصالح بين شخصين"[116]، فإنه يصعب القول بأن أي خلاف أو حادث يثور بين دولتين متجاورتين أو أكثر ويكون ذا صلة بالحدود المشتركة يصدق عليه وصف "نزاع الحدود" Boundary Dispute. فكثيرا ما يحدث نوع من اللبس أو التداخل لدى البعض بين "نزاع الحدود" وبين "النزاع الإقليمي" وهو النزاع الذي يكون موضوعه ادعاءات إقليمية معينة ومتعارضة. والحق أن هذا اللبس بين الاصطلاحين إنما يجد تفسيره فيما درج عليه البعض من النظر إلى مفهومي الحدود بمعنى Boundaries والحدود بمعنى Frontiers باعتبارهما مترادفين، وذلك على خلاف الحقيقة[117]، التي تؤكد التفريق بين نزاع الحدود والنزاع الإقليمي.

وبالنظر إلى هذه الحقيقة، يبرز لنا التفريق في بعض الحالات ويكاد يختفي في حالات أخرى. لذا، يكون من المناسب في دراستنا هذه النظر إلى منازعات

الحدود بمعناها الدقيق باعتبارها تمثل نوعا خاصا من النزاعات الإقليمية. لذلك يمكننا القول بأن النزاعات الإقليمية المسلحة تظهر من خلال نزاعات الحدود، بسبب نزاع على إقليم محدد، أو نتيجة صراع عميق الجذور.

على صعيد النزاعات الحدودية، شهدت أفريقيا ولا تزال النزاعات الحدودية قائمة بين الكونغو الديمقراطية وكل من أوغندا والسودان وأفريقيا الوسطى وأنغولا وزامبيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي منذ العام 1996، وفي القرن الأفريقي ثمة نزاعات حدودية، وإقليمية بين السودان وأرتيريا وأثيوبيا منذ العام 1998.

كما شهدت أمريكا اللاتينية النزاع الكولومبي الفنزويلي خلال عامي 1994، 1995، والنزاع بين البيرو وإكوادور بين عامي 1995-1998، وقد توصلا إلى اتفاق سلام. كما شهدت (صربيا- الجبل الأسود) سلسلة نزاعات حدودية مع جارتها كرواتيا وألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا، ولا تزال تسوية هذه النزاعات غير مستقرة وتهدد الأمن الأوربي.

ويشكل النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على "ناغورنو كاراباخ" نزاعا إقليميا، بل هو امتداد لصراع طويل بين الأرمن والاذريين في منطقة القوقاز، وإذا كان وقف إطلاق النار مستمرا منذ العام 1994، إلا أن التسوية السلمية لم تتحقق بعد بين هاتين الدولتين المستقلتين عن الاتحاد السوفيتي السابق[118].

أما فيما يتعلق بالحدود السياسية بين الدول العربية فهي خطوط ترسم على خريطة لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها وسلطاتها، ولها وحدها حق الانتفاع بها، واستغلالها وتدخل في ذلك المسطحات المائية والمياه الإقليمية، وكلما تشابهت طبيعة المنطقة وتماثلت الشعوب التي تقطنها صعب تحديد خط الحدود بين الدول، فقد تقع مضارب إحدى القبائل بين دولتين أو أكثر، ومثال ذلك قبائل شُمر في الجزيرة العربية، وأيضا قبائل البربر والطوارق المنتشرة في المغرب العربي[119]. هذا الوضع ينتشر بكثرة في جميع الدول العربية دون استثناء، وأحيانا تتوزع القبيلة الواحدة حدود أربع دول ومناطقها المجاورة.

إن عدم استقرار الحدود في المنطقة العربية يرجع إلى حد ما، لعدم مراعاة القبائل الرعوية للحدود الدولية في حركتها المستمرة وراء الكلاء والماء، خاصة وأن النظام القبلي لا يعترف كثيرا بمبدأ السيادة الإقليمية للدول لأن الولاء القبلي هو دليل السيادة. ولا نكون مغالين إذا قلنا أن خريطة الوطن العربي كلها مليئة بمشاكل الحدود. وهكذا تمتلئ الخريطة العربية بالنزاعات الحدودية التي تتفنن دول أجنبية في إثارتها من وقت لآخر لإضعاف النظام الإقليمي العربي.

ولم يشهد العالم العربي طوال تاريخ نشأة المشكلات الناتجة عن الحدود بين دوله نزاعات مسلحة يمكن أن يتوقف عندها المؤرخون، إلا النزاع العراقي- الكويتي وهو الأخطر ، حيث بلغ مرحلة الحرب المسلحة الشاملة التي استقطبت

قوى دولية متحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية عام 1991، هذا كله يدلل على خطورة النزاعات الحدودية وأهميتها في الدراسات الجيوسياسية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة "النظام الدولي الجديد"، بالتزامن مع بروز الظاهرة الإقليمية في المجالات الأمنية والاقتصادية في أكثر من منطقة من العالم.

وعندما يتهدد السلم والأمن الدوليين تحت وطأة النزاعات المسلحة يتراجع الأمن الجماعي، والذي يعرف بأنه :نظام يؤكد أن الغايات المحرمة لا يمكن تحقيقها بأية وسيلة في الوقت الذي نجد فيه أن الغايات الشرعية يمكن تحقيقها بالوسائل الصائبة"[120]. يتضح من هذا التعريف البسيط أن مضمون الأمن الجماعي يتركز في الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه أو العلاقات فيه وتبديلها في الاتجاه الذي يلائم مصالح دولة ما، وذلك باتخاذ إجراءات جماعية دولية ضاغطة أو مانعة لمحاولات التغيير هذه، تطبيقا لمقولة "الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد، ليكون الرابح من جراء تطبيق هذا المبدأ الجميع.

ونظام الأمن الجماعي لا يمكنه أن يمحو أوتوماتيكيا الخلافات والتناقضات القائمة ، والتي يمكن أن تظهر بين بعض الدول أو بين مجموعاتها. غير أنه في هذا الإطار بما لديه من هيئات معينة وإجراءات مناسبة،يمكنه أن يحل هذه الخلافات والتعقيدات المحتملة بشكل أسهل، باعتماده الطرق السلمية في حلها والابتعاد عن وسيلة العنف المسلح كأسلوب لحلها. لهذا يعتبر نظام الأمن الجماعي عاملا أساسيا لتسوية العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، فيما يتعلق بمجمل القضايا الدولية. بيد أن العلاقات الدولية شهدت تراجعا لهذا المبدأ على صعيد الواقع:

- تحطم مبدأ الأمن الجماعي في الثلاثينيات من القرن العشرين مع الاستعداد الأوربي لخوض غمار الحرب العالمية الثانية. بمعنى، أن عدم الأخذ بمبدأ الأمن الجماعي لا يكمن في قصور قانون الأمم المتحدة أو في نظامها، بل في جو السياسة الدولية المكفهر القائم على الشقاق الأيديولوجي والتناقض في المصالح بين الدول الكبرى"[121].

- تراجع دور مجلس الأمن الدولي بسبب استخدام حق النقض "الفيتو" من جانب القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق إبان الحرب الباردة، ما قلص تطبيق مبدأ الأمن الجماعي بعد قيام حلف شمال الأطلسي في العام 1949 ثم حلف وارسو عام 1955.

- بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، عادت الأسئلة تتركز حول مصير الأمن الجماعي مع تفاقم النزاعات الداخلية والإقليمية. لقد تراجع، الكابح الذي ضبط تلك النزاعات طويلا بالتزامن مع تراجع مؤسسة الدولة في بعض وظائفها. وبدت الأمم المتحدة كمنظمة دولية عاجزة عن إيقاف النزاعات وتثبيت السلم والأمن، وهذا كان نتيجة محدودية إمكانياتها المادية والبشرية، وبروز ظاهرة ازدواجية المعايير في تطبيقات القانون الدولي العام.

لقد قامت القوات المسلحة الأمريكية مع قوات دول أخرى حليفة بتنفيذ المهمة التي لم تقتصر على تأمين الانسحاب العراقي من الكويت، وإنما تعدتها إلى مهام أخرى. وفي هذه الحال لم يكن ثمة دور لمجلس الأمن في توقيت العمليات، ولا في حجمها ولا إنهائها، ولذلك فإن الجنرال الأمريكي قائد العمليات "شوارسكوف" لم يقدم تقريرا واحدا لمجلس الأمن ولا للأمين العام عن مهمته[122].

وتسعى الأمم المتحدة لمعالجة ظواهر النزاعات المسلحة "داخلية أو إقليمية" من خلال عمليات حفظ السلام Peace Keeping التي بدأ تشكيلها عقب الحرب العربية- الإسرائيلية عام 1948 عندما قرر مجلس الأمن إرسال مراقبين دوليين إلى فلسطين لمراقبة الهدنة[123]، وهي تهدف إلى دفع أطراف النزاع نحو التفاوض، وإحلال السلام بدلا من المواجهة العسكرية. إنها تقوم من خلال موافقة أطراف النزاع عليها، وبعد قرار صادر عن مجلس الأمن بهذا الخصوص. إلا أنها تتصف في مجملها بالتعقيد في مهماتها، وذلك بسبب الأزمات التي تتعرض لها سواء كانت سياسية أم مالية التي تهدد الأمم المتحدة بالانهيار.

وقد أشارت تقارير أمين عام الأمم المتحدة في نهايات القرن العشرين إلى انخفاض عدد أفراد قوات حفظ السلام من 67,269 فرداً في يوليو 1995 إلى 25,296 فردا في يوليو 1996، علماً بأن المهمات ظلت على تعقيدها، وعدد عمليات حفظ السلام لم يتراجع، فبلغ 16 عملية منذ ذلك التاريخ[124]. مع الإشارة إلى أن بعض العمليات قد نجحت مثل ما حدث في كمبوديا، وأخفقت أخرى مثل ما حدث في الصومال، إلا أن أبرز عمليات حفظ السلام، من حيث ارتفاع عدد أفرادها هي في :قبرص، البوسنة والهرسك، الحدود الباكستانية- الهندية، جورجيا، ليبيريا.

على الرغم من الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة، إلا أنها تظل محفوفة بالتعقيدات والصعوبات، وهي بلا شك دليل على دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين بغض النظر عن مدى نجاحها وفعاليتها.

2-النزاعات غير المسلحة:

تبين كيف أن النزاعات متعددة في مظاهرها وأسبابها، ومن غير الضروري أن تبلغ كلها مرحلة النزاع المسلح. فجميعها ترتبط بالعديد من التحديات الكبرى التي تواجه النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وقد أشارت إليها الأمم المتحدة في مشروع الألفية (1996)، ومن خلال نظرة استشرافية شمولية[125]. إنها تكمن في تزايد النزاعات الدينية والعرقية، وظهور نتائج خطيرة- إلى جانب آفاق واعدة- مع النمو الاقتصادي العالمي، وتفاقم أسلحة الدمار الشامل في مختلف أرجاء العالم، واتساع رقعة الإرهاب مع تحول جماعات الجريمة المنظمة إلى شركات معولمة، وتعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء مع تزايد السكان ومستلزمات العيش، وتضاؤل المياه

العذبة،وانتشار الأمراض السارية التي تفتك بالإنسان، وتغير مفاهيم وأنماط العمل والتشغيل، وتناقض القدرة على اتخاذ القرار داخل الدولة والمجتمع الدولي.

إن مجمل هذه التحديات تضغط على النظام الدولي الجديد وتزيد من حدة التوتر، مع تفاوت تأثيراتها بين منطقة وأخرى، وبين الشمال والجنوب، وسوف نركز هنا على عدد من التحديات المؤدية إلى تفاقم النزاعات الدولية.

أ- الهجرة:

تعتبر الهجرة ظاهرة حديثة، ويرجع السبب في ظهورها إلى الحاجة إلى قيام اقتصاد رأسمالي عالمي شديد التكامل يجعل الناس يرتحلون باستمرار من أجل العمل أو تأهيل القوى العاملة، أو اللجوء السياسي.

فمفهوم الهجرة الحديث يتعلق بظهور ما يسمى بالدول القومية وقانون الجنسية وقانون المواطنة في الدولة القومية يمثل حق غير قابل للتحويل في الإقامة في هذه الدولة، ولكن إقامة غير الموطنين تخضع للشروط التي يحكمها قانون الهجرة. وإن ظهور الدول القومية الحديثة قد جعل من الهجرة موضوعا سياسيا، حيث صورت سكانها كمجموعات متجانسة تشكل أمة تتميز بإثنية وعرقية وثقافة واحدة تتشاركها جميع أفرادها، مما يعد خرقا وانتهاكا للحقائق الواقعية المتمثلة في تعدد الأعراف وتعدد الأجناس وتعدد الثقافات. إن القيود القانونية والسياسية التي تفرض على وجود الأجانب تعد موضوعا سياسيا شائكاً.

وصرحت المنظمة الدولية للهجرة بأن هناك أكثر من مائتي مليون مهاجر حول العالم في الوقت الراهن، واستقبلت أوربا أكبر عدد من المهاجرين، حيث بلغ العدد 70.6 مليون شخص في عام 2005، وهي أخر سنة متوفر عنها أرقام في هذا الشأن. وتليها في المرتبة الثانية أمريكا الشمالية بعدد يزيد عن 45.1 مليون مهاجر، وتتبعها آسيا التي استقبلت حوالي 25.3 مهاجر. ومعظم المهاجرين من العمال في الوقت الراهن يأتون من أسيا وأفريقيا[126]. أما عن مدى مصداقيات إحصاءات الهجرة، فهي مع الأسف منخفضة نظرا لعدم معرفة أعداد هجرة العمالة غير المستوفية للمستندات اللازمة. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين الأجانب يزيد عن 200 مليون شخص في كل أرجاء العالم في الوقت الحاضر. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الهجرة الكبيرة إليه القادمة من الخارج هي مصدر خطر على أمنه، إلى جانب حركات التطرف الديني، وازدياد حدة النزاعات العرقية[127]. وتشهد أسبانيا تنامي الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إليها، ونظرا لأن أسبانيا هي أقرب دول الاتحاد الأوروبي إلى أفريقيا، بالإضافة إلى أن لها مدينة استعمارية في القارة الأفريقية تسمى سبتة، وكذلك لها جزر الكناري التي تقع في المحيط الأطلنطي غرب شمال أفريقيا.

كل هذه الأسباب تجعل أسبانيا بطبيعة الحال أسهل في الوصول بالنسبة

للمهاجرين الأفارقة. بالإضافة إلى أن هناك دول أخرى مثل (سويسرا وألمانيا) شجعت في عقد السبعينيات من القرن العشرين، الهجرة إليها لتوفير اليد العاملة.

وفي الولايات المتحدة تبرز هذه الظاهرة، بالتزامن مع خوف الأمريكيين من هجرة المكسيكيين إلى بعض الولايات الأمريكية. ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبحت سياسات الهجرة موضوعا ساخناً للغاية ، تمثلت في مواجهة رفض الغرب عامة لهجرة العرب والمسلمين، وحديث عن ضلوعهم بالإرهاب والأعمال العنيفة، وهذا يبين أن سياسات الهجرة ارتبطت بشكل متزايد بغيرها من الموضوعات، مثل الأمن القومي والإرهاب، وخاصة في أوربا الغربية، حيث انتشر الإسلام كديانة جديدة رئيسية. ويستشهد الذين يحملون مخاوف تجاه الأمن القومي بأحداث الاضطراب المدني في فرنسا في عام 2005 ، والذي كان موجهاً ضد الموضوع الذي أثار ضجة كبيرة والذي سببته الرسوم المسيئة للرسول ﷺ، والتي نشرتها صحيفة "يولاندس بوستن" ويرى هؤلاء هذا الموقف كمثال لصراعات القيم التي تنجم عن هجرة المسلمين إلى أوروبا الغربية[128]. بالإضافة إلى ذلك، لا تقتصر مشكلات الهجرة على القادمين من الجنوب إلى الشمال، ففي إندونيسيا ترتفع الدعوة ضد الصينيين القادمين إليها بعد سيطرتهم على جزء كبير من تجارتها، ووقوفهم وراء الأزمة الاقتصادية الاندونيسية وتبعاتها.

وتتفاقم مشكلة الهجرة مع تقدم وسائل الاتصال والإيصال، ووجود شبكات تسهل الهجرة غير المشروعة ما يولد نزاعات سياسية واجتماعية. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه حول التناقض بين ظاهرة فتح الحدود أمام السلع التجارية وإغلاقها أمام انتقال الأفراد؟

ب- الإرهاب:

الإرهاب كلمة في اللغة العربية اشتقت من الرهبة والتخويف، وكلمة "Terror" في اللغة الانجليزية تعني الخوف وقد اشتق منها مصطلح "Terrorism". فقد كثر الحديث حول تحديد الإرهاب، وعلى الرغم من كثرة التعريفات التي وضعت لمعنى الإرهاب، فلم نقف على تعريف جامع مانع للإرهاب. وبالرغم من أن كثيرا من الباحثين قد ذكروا العديد من تعاريف الإرهاب، إلا أنها تخلو كلها من تحديد مفهوم الإرهاب تحديداً دقيقاً يستطيع القاري أن يفرق به بين الإرهاب وغيره.

الإرهاب ظاهرة عالمية، وليس ظاهرة عربية أو إسلامية كما حاولت بعض الأوساط الغربية والإسرائيلية تصويره وإلصاقه بالعالم العربي والإسلامي[129]. إن واقع الأمر، يشير إلى أن الظاهرة الإرهابية ليست مقتصرة على العرب والمسلمين، فقد وقعت أعمال إرهابية على امتداد التاريخ، وكانت شائعة في كثير من الدول والحضارات، ولم يأت الإرهابيون الأوائل من الشرق الأوسط، بل كانوا من الفوضويين الروس، والجمهوريين الإيرلنديين، والقوميين

الأرمن، واليهود الصهاينة وغيرهم، لذلك لم ينشأ الإرهاب السياسي بين المسلمين، وليس طابعاً مقصوراً عليهم ومميزاً لهذه المنطقة[130]. بين الخلط المتعمد والجهل الفاضح وقع الإسلام ضحية الإرهاب ، فقد تعمدت الإدارة الأمريكية "إدارة بوش الابن" الخلط والتشويه.

ظهر مجتمع الإرهاب العابر للحدود الوطنية، المشجع على الإتجار بالبشر وباللاجئين والأسلحة النارية، إنه مجتمع مستفيد من معطيات العولمة التكنولوجية، وما بلغته ثورة الاتصالات المعاصرة من تقدم يتم تشكليه لتنظيم أعمال العنف والإرهاب. هذا ما حدا بالجمعية العامة للأمم المتحدة لأن تضع برامج عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، ومكافحة الفساد وغسل الأموال توخياً لتعزيز الشفافية في المعاملات الدولية وتوسيع التعاون الدولي[131]. وبات للجريمة المنظمة تنظيم وأساليب عمل وأهداف محددة. وتجد بؤر عالمية مواتية مع تدهور الأوضاع الاجتماعية، واتساع دائرة الفقر، وانحدار القيم الاجتماعية والإنسانية في ظل طغيان العولمة المادية. وبصرف النظر عن التعقيدات القانونية والاجتماعية التي تحول دون وضع تعريف محدد للإرهاب وللعنف وما يرتبط بهما من ممارسات وأعمال، فإنه من الصعب إن لم يمكن من المستحيل عزل هذه الظواهر عن النزاعات الدولية، بل عن النزاعات الأهلية داخل الدولة الواحدة.

في الولايات المتحدة نفسها تنتشر ظاهرة المليشيات الأمريكية الخارجة عن القانون الفيدرالي، ومن أبرزها ميليشيا ميتشغن التي تأسست في العام 1994، وميليشيا تكساس المتمسكة بسلاحها الفردي، والمدافعة عن تفوق الرجل الأبيض "الأنغلو- ساكسوني" على الأجناس البشرية الأخرى. ولا يزال انفجار "أوكلاهوما" في العام 1995 دليلاً على تورط الميليشيا الأمريكية في أعمال العنف والإرهاب.

وقد سبق عملية أوكلاهوما عمليات رفض عديدة للسياسات الداخلية للإدارة الأمريكية، منها حركة "دافيدكورش" وأتباعه الذين ماتوا في معركة طاحنة مع الشرطة الأمريكية، ومنظمة "كلوكلوكس كلان" التي أرهبت الأمريكيين من الأصول الأفريقية لسنوات طويلة ولا يزالون، وحركة كنيسة "المورمون" التي دخلت في صراع طويل مع السلطة وغيرها. هذا عدا عن ارتباط أعمال العنف في أمريكا الوسطى والجنوبية في كولومبيا والبرازيل والمكسيك. كما في أوروبا صراع "حركة الألوية الحمراء" في ايطاليا، والاغتيالات السياسية التي نفذها "الجيش الأحمر" الألماني، وأعمال العنف التي تقوم بها منظمة "باسك" في شمال اسبانيا والميليشيات الطائفية في إيرلندا، وقد قامت بعض الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بابتكار مصطلح الحرب على الإرهاب بشتى الوسائل الممكنة (حملات عسكرية واقتصادية وإعلامية) وتهدف هذه الحملة إلى القضاء على الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب، بدأت هذه الحملة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001[132].

وأصبحت هذه الحملة محورا مركزيا في سياسة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" على الصعيدين الداخلي والخارجي. وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة في التاريخ ، لكونها حربا غير واضحة المعالم، وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف، وفي مايو 2010 قررت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" التخلي عن مصطلح "الحرب على الإرهاب" والتركيز على ما يوصف بـ"الإرهاب الداخلي"[133]، وذلك في إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي.

ج- النقص في المياه العذبة:

كان تعداد السكان في القرن السادس عشر 450 مليون نسمة، موزعين في الأرض. ولم يكاد القرن العشرين يظهر حتى بلغ تعداد البشر مليارا وخمسمائة مليون نسمة، ومليارين في العام 1950. أما الآن، فإن أعداد سكان الأرض تتزايد بوتيرة لا سابق لها، إذ أثقلت الأرض بستة مليارات وثلاثمائة مليون نسمة. وربما يصل عدد البشر إلى حدود العشرة مليارات في العام 2060. ولو كان البشر جميعا أدركوا مستوى من المعيشة مماثلا لمستوى السويسريين، على سبيل المثال، لكان، بمقدور الأرض أن تلبي حاجات 600 مليون من البشر فقط. وبالمقابل، لو كان سكان الأرض بأسرهم ارتضوا بالعيش نمط الفلاحين البنغاليين، لكانت ثروات الأرض كفيلة بإعالة 18 إلى 20 مليار من البشر. ومع توافر أقل من ألف متر مكعب من المياه العذبة للفرد سنويا يعاني حوالي 55% من السكان شحة شديدة في المياه[134].

هذا بينما تبرز هذه الظاهرة في مناطق دون غيرها من العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 1999[135]. حيث أن حصة المياه للشخص الواحد، سوف تنخفض بنسبة 80% على مدى العمر الزمني للكائن البشري، وهذا ما تؤكده توقعات الخبراء في هذا الشأن[136]. فبعد أن كانت حصة المياه للفرد الواحد في العام 1960 (3430) متر مكعب، سوف تبلغ في العام 2030، (667) مترا مكعبا، أي أن البشرية سوف تتراجع عن عتبة الإنذار التي تبلغ (2000) مترا مكعبا للفرد الواحد. مع ما يقود ذلك إلى نزاعات محتملة على المصادر المائية. وقد أشار مؤتمر باريس للمياه والتنمية المستدامة في العام 1998 إلى دخول المياه كسبب مباشر للتوتر الدولي في سبعين حالة عالمية، وتحولها سببا للنزاعات والحروب الإقليمية[137]. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر عديدة تهدد المياه العذبة، وأولى هذه المخاطر، تحويل مجرى الأنهار بهدف الري، وهذا من شأنه أن يتسبب في جفاف المناطق القائمة عليها. وعلى سبيل المثال، نجد أن بحر آرال في الاتحاد السوفييت السابق، قد تحول تدريجيا إلى أرض قاحلة ومالحة، بعد أن تقلصت مساحته 40% بين عامي 1960، 1989.

كما أن إنشاء السدود، سواء تلك المنشأة للري أو للإنتاج الكهربائي، من شأنه أن يغرق مناطق بأسرها، مسببا

الفيضانات في محيط مجراه، ومثيراً الاضطراب في هجرات الأسماك. وفي حقيقة الأمر ، أن العامل الأول في الفيضانات إنما يكمن في ظاهرة إبادة الغابات، لما ينجم عنها من انزلاق للأتربة، واقتلاع لجذور الأشجار المتبقية ووقوعها جميعا في مجرى الأنهار من خلال تدفقها السريع[138]. وبناء على ذلك فإن الرقابة على الأنهار شكلت موضوعا للنزاعات بين الأفراد والدول على السواء. وفي مواجهة هذه الحالة ثمة دراسات عدة تدعو إلى اعتماد مخطط عالمي مدروس يقوم على تحسين معرفة مصادر المياه واستخدامها، وإقامة مراكز مراقبة للأحواض الكبيرة لمصبات الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية وتبادل المعلومات حولها، وإعداد دراسات مستقبلية عن توافر مصادر المياه، وصولاً إلى تحديد طبيعة الأزمات الخطيرة المحتملة، والربط بين المياه والصحة والأمن الغذائي والفقر، وإقامة هيئات إدارية ومنظمات تحكيمية وإجرائية تسمح بمشاركة الجماعات المعنية في القرارات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالمياه، ودعوة الدول إلى تحديد إستراتيجيات لإدارة المياه بصورة دائمة. وكثيراً ما ظهرت الحاجة إلى اعتماد محددات قانونية دولية جديدة على صعيد النزاعات المرتبطة بالأنهار الدولية، ففي هذا المجال تحتاج الشرعية الدولية إلى اجتهادات غنية، وتعاون دولي وإقليمي واسعين يأخذان في الاعتبار هدف تفادي وقوع النزاعات على المياه. كما حذر تقرير الأمم المتحدة من أن زيادة السكان والتغير المناخي والري الجائر والإهدار، تجعل إمدادات المياه العالمية في وضع حرج. وعكس التقرير الذي أعدته 24 منظمة تابعة للأمم المتحدة، ويحتوي على 348 صفحة صورة قاتمة لإمدادات المياه العذبة وخاصة في الدول النامية، كما وصف المستقبل المنظور للأجيال القادمة بأنه مقلق للغاية[139].

د- الفقر:

إن مشاكل كثيرة أصبحت تحاصر كل المجتمعات وخاصة المتخلفة منها، نتجت عن حقيقة أساسية، هي أن العالم أصبح لا يستطيع أن يتحمل ما يعيش فيه من بشر، والمؤسف هو أن العدد الأكبر من هؤلاء يعيشون في حالة بؤس وفقر، بالرغم من توافر الثروات والموارد، وينطلق مفهوم الفقر من التفاوت النسبي في الثروة، وذلك أن النقص في الثروة يؤدي إلى عدم تحقيق الإشباع ومن ثم ينعكس على الفرد في مظاهر عديدة: نقص الغذاء، سوء التغذية، عدم إشباع الحاجات الفيزيولوجية، الحاجة إلى المركوب وإلى السكن والصحة والتعليم...الخ، وإذا استعرضنا بشكل مختصر خريطة الفقر في العالم، أول ما تشير إليه هذه الخريطة مستوى الدخل اليومي، حيث جاء في تقرير أمين عام الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في العام 1999 أن أكثر من 1.5 مليار فقير يحصلون على دخل يقل عن دولار واحد لليوم الواحد ، وهذا يعادل 5/1 سكان العالم، كما أن ما يقرب من بليون من البالغين معظمهم من النساء، مازالوا يعانون الأمية، كما أن 1.2 مليار من سكان العالم لا يحصلون على المياه النقية الصالحة للشرب، أي 90% من فقراء

العالم، في حين يعاني 830 مليون فقير من سوء التغذية، أي 62% من مجموع الفقراء، بينما يبلغ عدد المحرومين من المأوى المناسب أو الرعاية الصحية الملائمة 750 مليون فقير. ومابرحت حالات عدم المساواة بين الجنسين تعوق آفاق النمو الاقتصادي والرفاه[140]. كما تشير دراسات توزيع الفقر في العالم. إلى أن 100 مليون فقير في العالم فقط في الدول الصناعية وهذا يدل على وجود علاقة بين التنمية الصناعية ودائرة الفقر. فالعلاقة عكسية بين الإنتاج الصناعي وعدد الفقراء، والمؤتمر نفسه يمكن الاستدلال به على أن بقية الفقراء أي 900 مليون هم في دول غير صناعية، وهي الدول المتخلفة وهي الأسرة الدولية التي ينتمي إليها العالم العربي والإسلامي. وحسب تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يبلغ إجمالي الفقراء في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا 87.6 مليون في اثنتي عشرة دولة أي 35% من إجمالي سكان المنطقة[141].

نضيف إلى ما جاء في التقرير إلى جملة من المعطيات التي تكشف عن الهوة الشاسعة اقتصاديا واجتماعيا بين الأغنياء والفقراء، أو بين الشمال والجنوب. وجود تفاوت اجتماعي بين الجنسين لصالح الرجل، وبين سكان الحضر وسكان الأرياف، وبين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة الواحدة وعلى مستوى المجتمع الدولي[142].

ولا شك في أن صور الفقر هذه تتركز في عالم الجنوب على الرغم من وجود مظاهر الفقر في عدد من دول الشمال. كما أن العديد من الدول النامية تعاني من مشكلة الدين الخارجي إلى نحو 1925 مليار دولار، نظرا لارتفاع معدلات خدمات ديونها إلى الصادرات، التي تحصل من خلالها على العملات الصعبة، مع ما يعكس هذا الرقم من أعباء اقتصادية واجتماعية[143]، وتراجع القدرة على مواجهة الفقر. هذا في الوقت الذي تراجعت قيمة المعونة الإنمائية الرسمية من 53 مليار دولار إلى 48.3 مليار دولار ما بين عامي 1990– 1999[144]. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة إلى أن احتمالات تحقيق الدول العربية للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي أجمع عليها المجتمع الدولي للحد من الفقر بحلول عام 2015[145]. بحيث تركزت المناقشات على البحث في كيفيات استخدام الموارد المتوفرة، بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفرد. وعلى الدين الخارجي للدول النامية، وعلى سُبل محاربة البطالة التي تزيد من ظاهرة المجاعة المتنقلة، هذا فضلا عن مناقشة المجهودات المنشودة عالميا لإزالة الفوارق الاجتماعية بين الناس. أما الدول النامية فقد طالبت ولا تزال، بردم الهوة بين الدول الغنية والفقيرة، وإنهاء التمييز الاقتصادي والاجتماعي بين عالمي الشمال والجنوب، توخيا لإقامة نظام جديد يتصف بالعدالة والديمقراطية، كما طالبت به مجموعة الـ77 في قمة هافانا[146].

لذلك يمكننا القول، بأن هناك علاقة جدلية بين وجود النزاعات الدولية وبين استمرار الفقر في مناطق النزاعات. فآليات تسوية النزاعات لا يمكن أن تكون

نزيهة إلا عندما تتاح للبلدان الغنية والفقيرة على السواء إمكانية الحصول على خدمات خبراء على نفس المستوى للدفاع عن قضاياها[147]. وبقدر ما تتم تسوية النزاعات الدولية بقدر ما يتاح للمجتمع الدولي فرصة ردم الهوة بين الغنى والفقر، أو تخفيف حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب. ومكافحة الأوبئة وضمان الاستدامة البيئية، جميعها لها علاقة ارتباط واثر مباشر على الجوع ونقص الغذاء والفقر.

خامسا- مستقبل النزاعات الدولية في النظام الدولي الجديد

يعكس مستقبل النزاعات الدولية حالتين أو احتمالين تتراوح ما بين التشاؤم والتفاؤل. ولكي يتم استشراف مستقبل النزاعات الدولية، فإنه سنتناول في هذا المحور من محاور هذه الدراسة الحالتين التاليتين من النظام الدولي الجديد على التوالي:

1- احتمال زيادة النزاعات الدولية في ظل نظام أحادي القطبية.

2- احتمال انخفاض معدل النزاعات الدولية في ظل نظام تعدد الأقطاب.

1- احتمال زيادة النزاعات الدولية في ظل نظام أحادي القطبية:

إن النظام الدولي هو نتاج شكل توزيع الدول خاصة العظمى منها، وأن عدد القوى العظمى والترتيبات التفاعلية بينها تساهم في اكتمال البناء، مما يفرض قيودا على تصرفات جميع الكيانات الدولية ويجعلها تفرز مخرجات النظام الدولي. وبالتالي فإن عدد الدول الكبرى والتغيرات التي تطرأ على قوتها، هي التي تشكل المصفوفة العالمية.

وعليه، فإن أي تغيير في عدد القوى الدولية لابد أن تستتبعه إعادة لتشكيل قواعد النظام الدولي، وهذا ما حدث بالفعل. فبعد سقوط الاتحاد السوفييت تحول العالم إلى نظام دولي آخر لم تستقر أركانه على شكل محدد، وذلك لأن تحوله لم يمكن بفعل حرب عالمية، وإنما بشكل تدريجي. ولهذا السبب فإن القوى الدولية تتبارى لتتبوأ مركزا استراتيجيا على سلم القوى الدولية في القرن الجديد. وعلى هذا الأساس، فإن طبيعة النظام الدولي الجديد لا تزال غامضة، وستتوقف على ما تقوم به الدول من ترتيبات سياسية على المستوى العالمي. ولقد رسم معظم المحللين للسياسة الدولية نظام القطبية الأحادي كالسيناريو الأكثر احتمالاً لشكل هذا النظام الدولي الجديد. ويتنبأ العديد من الباحثين بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه صعوبة في أن تبقى في قيادة العالم نتيجة للتراجع المادي والإيديولوجي المتفاقم في قوتها.

لاشك أن النظام الدولي الجديد، مازال يعيش في حالة سيولة تعكس حالة المخاض المستمر التي يعيشها عالمنا المعاصر، لذلك يتوقع أن تستمر حالة احتمال الزيادة في معدل النزاعات الدولية نظرا لاستمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فلا روسيا تلك القوة العسكرية الموازية للولايات المتحدة، لأنها

تعاني من مشاكلها الاقتصادية والسياسية والإثنية. كما أن انشغال الصين بمشاكلها الداخلية والاقتصادي والتجارية، وخصوصية علاقتها تلك بالولايات المتحدة.

وفقا لتلك التوقعات ستملك الولايات المتحدة القدرة الملائمة، سواء كانت عسكرية أم اقتصادية أو ثقافية، إلى جانب امتلاكها لقوة التأثير على الآخرين، بحيث تجعل الجميع يفعل ما تراه مناسبا ومتمشيا مع مصالحها، وبالطبع استغلت الولايات المتحدة الأمريكية انتصارها العسكري في العراق ضد الدول المعارضة لسياساتها العدوانية، وفق المقولة الشهيرة للرئيس "جورج بوش الابن" "من ليس معنا فهو عدونا".

وعلى الرغم من ذلك، فلا أحد يعتقد بأن هناك دولة عظمى أخرى قد تفوقت على الولايات المتحدة حتى الآن، وتنعقد معظم الآراء على أنها لا تزال القوة العظمى، ولكنها ليست بالقوة المهيمنة. لذلك فهي دولة طامحة للهيمنة، وهذا لن يتحقق إلا بتغيير قواعد النظام الدولي، ولكن نتيجة للتحديات التي تواجهها، سواء داخليا أم من تلك الخارجية الناتجة من حفظ النظام الدولي، كما يستنتج كثيرون، أم من تهديدات البيئة الدولية والقوى المضادة لهمينة الولايات المتحدة، نتيجة لكل ذلك فسوف تعمل الولايات المتحدة لاكتشاف قواعد جديدة للعبة الدولية، بما يضمن بقاءها على قمة السلم الدولي، بل وتحقيق الهيمنة الدولية.

وهذا سيكون على حساب الزيادة في النزاعات المسلحة وغير المسلحة، والحقيقة هي أنه ليس بالضرورة أن تكون دولة عظمى دولة مهيمنة، لكن العكس بالضرورة صحيح.

2- احتمال انخفاض معدل النزاعات الدولية:

لا يتأتى هذا الانخفاض إلا إذا برز لنا نظام متعدد الأقطاب، أي بروز محاور قادرة على مجابهة الطرف الأقوى. أي بروز العديد من الظواهر التي مثلت تحديات رئيسة للمكانة الأمريكية كقوة طامحة لبناء نظام هيمنة قائم على أساس القطبية الواحدة. ومن هذه التحديات الرئيسة: الإرهاب الدولي، المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة الاقتصادية والإنسانية، والتقارب بين بعض القوى الدولية المناهضة للهيمنة الأمريكية خاصة فيما اصطلح عليه بأوروبا القديمة بزعامة فرنسا وألمانيا وروسيا، إضافة إلى الصين، والدول الصغيرة التي تعارض سياسات واشنطن والتي سميت بالمارقة، ومحاولة الدول الصغيرة الحصول على قوة نووية، والتحدي الاقتصادي الذي يمثله الاتحاد الأوروبي خاصة بعد معاهدة "ماستريخت" التي شهدت ولادة اليورو.

ولقد تمخض عن الظواهر التي تمت الإشارة إليها أشياء كثيرة أهمها ما عرف بمرحلة ما بعد الدولة الحديثة ومتطلبات المرحلة المقبلة، وهو تغلغل القبيلة وانتشار الفوضى بحيث يصبح النظام الدولي الجديد غير منتظم، تتقوض بموجبه

فكرة الدولة التي نشأت بعد معاهدة وستفاليا.

فالقوة الاقتصادية لألمانيا أو اليابان في حالة تحالفها مع القوة العسكرية لروسيا أو الصين سينتج عنها بروز تحالفين قادرين على مواجهة الولايات المتحدة. بالإضافة إلى الاستقلالية لدول أوروبية فاعلة، مثل فرنسا وبلجيكا، واستمرار اتساع الهوة بين الرأي العام الأوروبي الرافض للهيمنة الأمريكية والمواقف الأوروبية الرسمية الموالية للسياسة الأمريكية لدول مثل بريطانيا وايطاليا واسبانيا.

لا يعني ما سبق أن النزاعات الدولية ستنتهي في ظل بروز نظام متعدد الأقطاب، بل انخفاض معدل النزاعات الدولية في إطار هذا النظام. وفي ظل ذلك تسود الولاءات السياسية المزدوجة لتصبح الدولة بدون مناعة من الغزو السيادي من قبل الكيانات السياسية الأخرى الدولية، وستصبح العلاقات الدولية غير مستقرة، وميالة إلى النظام الفوضوي بدلاً من النظام الهرمي، وبناء على ذلك، يكون العالم متعدد المراكز للفعل السياسي الدولي، أي عدم مركزية الدولة في التحليل السياسي مما ينذر بتفاعلات ومعادلات سياسية جديدة لا تقبلها الدول بسهولة. أما فيما يتعلق بالدول العظمى والمهيمنة لن تتنازل طوعا، بل ستخوض ما يسمى بحروب الهيمنة، ومن هنا يمكن فهم السلوك الأمريكي وبوجه خاص توجهاته التدخلية العسكرية منها والسياسية على أنها محاولة لاسترداد الهيمنة عن طريق إعادة الهندسة للمشاريع الدولية، وتحديد أنماط السلوك المقبولة دوليا، علاوة على استخدام الوسائل المتعددة لإعادة تنشيط القوة الذاتية من خلال برمجة عوامل التفوق الإستراتيجي، وإعادة تحديد المصالح الدولية.

إن ممارسات التدخل الأمريكي واختراق السيادة خارج إطار القانون الدولي سيجعل العديد من الدول تلتقي حول بعضها البعض لتشكيل جبهة موحدة للتصدي وحفظ التوازن الدولي قدر الإمكان. فالسلوك الألماني- الفرنسي- الروسي- الصيني في مجلس الأمن إزاء الأزمة العراقية خير شاهد على ذلك.

وفقا لهذا الاحتمال، استغناء الولايات المتحدة عن أجندة القطبية الواحدة، مع المحافظة على الحدود الضرورية لمتطلبات حفظ الأمن الأمريكي خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، عوضا عن إتاحة تدفق النفط بأسعار معقولة، ولكن هذا السيناريو لا يعمل دون تحقيق شرطين هما الإقرار بدور أكبر للمنظمة الدولية، إضافة على تكثيف آليات الاعتماد المتبادل الشعبي والحكومي على المستويين الأفقي والعمودي بما يشمل كافة الأنشطة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

ظلت العلاقات الدولية محكومة، في فترة الحرب الباردة، بصراع المعسكرين الشرقي والغربي، مما جعل النزاعات الدولية أقل حدة مما هي عليه بعد انهيار المعسكر الشرقي، وانفراد الولايات المتحدة بمركز الصدارة في النظام الدولي الجديد، بما يخدم هذا التفرد من خلال رسمها لهذا النظام، ويتم ذلك من خلال

فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، مما جعل العالم يقف أمام مصادر متعددة للتوتر الدولي. أبرزها فوضى النظام الدولي، على الرغم من الإعلانات المتكررة عن الشراكات الاقتصادية والإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى، وانتشار ظواهر النزاعات الأهلية، أو الداخلية، على مستوى الدولة الواحدة، مع ما يرافقها من سقوط ضحايا مدنيين بفعل تقانة التسلح المتطور. لقد بات المدنيون ضحايا النزاعات والحروب، وهذا على خلاف ما كانت عليه في بداية القرن العشرين، حتى بداية التسعينيات عندما لم تتجاوز نسبة عدد المدنيين خمسة في المائة من مجمل الضحايا.

ومع هذا كله، تستمر برامج التسلح النووي والتقليدي، وهناك إمكانية لانتشار الأسلحة النووية في أكثر من منطقة من العالم بعد التفجيرين النوويين الهندي والباكستاني في العام 1998، ناهيك عن انتشار الصواريخ البالستية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إنه مشهد للتوتر الدولي، مفتوح على احتمالات قيام نزاعات جديدة، أو تجدد نزاعات سابقة.

وبعد اتساع دائرة العنف وتناقص القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة داخل الدولة والإقليم والمجتمع الدولي، وظهور خصوصيات إثنية ودينية وقومية وإقليمية، في ظل ذلك تنتشر النزاعات الدولية في صور شتى. والأمر المثير للغثيان، أن يقف القانون الدولي العام عاجزاً عن قمع مسببي النزاعات، وألا يتمكن من تخفيف حدتها، بل يبدو القانون الدولي محاصراً في بعض الحالات. ثمة إشكاليات ضخمة في تطبيقه سواء لجهة حق الشعوب في تقرير المصير، أم لإعمال قواعد القانون الدولي الإنساني، أم للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية بلا تمييز سياسي أو مصلحي. حتى أن العقوبات المفروضة على بعض الدول صارت من خارج الشرعية الدولية، وهذا يعني استمرار النزاعات في ظل سياسة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، حيث تأخذ أشكالا مختلفة بدءا من التنافس والضغط والحصار وصولا إلى النزاع المسلّح.

أما فيما يتعلق بالواقع العربي، وأمام التحديات الدولية التي تتصف بالدينامية المفرطة، تبدو النزاعات الدولية عاصفة ومؤثرة في المنطقة العربية على أكثر من مستوى. ثمة نزاعات أهلية- محلية داخل الدولة العربية، ونزاعات عربية- عربية بين الدول العربية، ونزاعات عربية- إقليمية بين دول عربية ودول غير عربية مجاورة إقليميا، ونزاعات عربية- دولية بين دول عربية ودول بعيدة عن المنطقة العربية. بالإضافة إلى ذلك، ثمة نزاعات بين القادة العرب والحكومات العربية لأسباب أيدولودجية أو سياسية أو مصلحية، وكثيراً ما تتحكم نتائجها بالنظم السياسية العربية، وبالنظام الإقليمي العربي، لم ترتق العلاقات العربية- العربية إلى مستوى احتواء مثل هذه النزاعات، أو إدارتها بعقلانية بعيدا عن كل المؤثرات الداخلية أو الخارجية.

فالمصالح بين الدول على اختلاف وتباين، وأحيانا على تناقض، وخاصة بين القوى الفاعلة في النسق الدولي، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في النزاعات

الدولية، مما يزيد من الاستهانة بالنظام الدولي الجديد. وهذا يبين دون شك أن مواقف الدول تنطلق من منظور مصلحي ونفعي أكثر من منظور مبادئ القانون الدولي. وبذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية- ومازلت- على نهجها في استغلال النظام الدولي الجديد وتطويع آليته لتضفي الشرعية الكاملة على كافة تحركاتها الرامية إلى بسط سيطرتها على الساحة العالمية وخاصة على المنطقة العربية.

النتائج:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة جاءت متعددة الجوانب، لذلك فإن ما وصلت إليه من نتائج أتت متشعبة ومتعددة، ولقد حرص الباحث على أن يحصرها قدر المستطاع، في دائرة خصوصية الدراسة، وبما يتمشى وتساؤلات الدراسة أيضا. ويمكن القول أن أهم نتائج الدراسة كانت على النحو التالي:

1. استمرار الحروب التقليدية في القرن الحادي والعشرين مع تطور التقانة الحربية وخاصة في المجال الجوي، وهذا بسبب انجراف الولايات المتحدة الأمريكية نحو مزيد من التنازع الدولي.

2. إن تحديات العولمة من حيث فرض أنماط محددة من الاقتصاد والتجارة والتقانة على العالم، ستترك انعكاساتها السلبية على الصعيد السياسي.

3. في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، يقف القانون الدولي العام عاجزا عن قمع مسببي النزاعات، ولا يمكن تخفيف حدتها. بمعنى استمرار النزاعات في ظل سياسة القوة المسيطرة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية.

4. في ظل استمرار النزاعات المسلحة وغير المسلحة، تزداد ظواهر المجاعة واللجوء، وانتشار الأمراض والأوبئة، والإتجار غير المشروع بالسلاح، وتهديد هيكليات الدولة بالسقوط.

5. يجدر الاعتراف بوجود أسباب للتنازع على المستويين الوطني والقومي داخل المنطقة العربية ، تبدو ظاهرة النزاعات الأهلية موجودة، وأحيانا متفاقمة، لأسباب عشائرية أو طائفية أو عرقية أو إقليمية. ولا يفيد إخفاء هذه الحقيقة بالشعارات، فالبنية التحتية الاجتماعية جديرة بالدراسة والتبصر، وهي تحتاج إلى توعية عامة على أساس العلم والثقافة.

التوصيات:

أما فيما يتعلق بالتوصيات فيمكن إجمالها في الآتي:

1. إن معالجة أسباب النزاعات هي أفضل من التصدي لنتائجها السلبية.

2. إذا أحجمنا كعرب عن المشاركة في هذه المسائل وغيرها، التي تسبب مزيدا من النزاعات الدولية، أو التي تحمل في طياتها مظاهر التنازع وأسبابه، فسوف نبقى في موقع التلقي السلبي لهذه النزاعات على حساب المصالح العربية.

3. تعزيز نظام الأمن الجماعي، مع ما يستتبع هذا الأمر من تطوير منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها، وفروعها، وإمكاناتها المادية والبشرية، يصعب تصور قيام سيادة عالمية من خارج الأمم المتحدة، اعتمادا على سياسة القوة التي تمارسها قوى دولية كبرى مهما تعاظمت قوتها. هناك فرصة دولية في تسوية النزاعات الدولية، واحتوائها، من خلال نظام الأمن الجماعي، إنها مسؤولية دولية مشتركة، يجدر بالعرب أن يشاركوا فيها، ويتحملوا جزءاً من أعبائه على سياسة القوة التي تمارسها قوى دولية كبرى مهما تعاظمت قوتها. هناك فرصة دولية في تسوية النزاعات الدولية، واحتوائها، من خلال نظام الأمن الجماعي، إنها مسؤولية دولية مشتركة، يجدر بالعرب أن يشاركوا فيها، ويتحملوا جزءاً من أعبائه .

الهوامش:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة، دار المعارف، المجلد السادس، بدون تاريخ، ص4396.

2. المرجع السابق، ص2432.

3. سورة آل عمران، جزء من الآية "140".

4. سورة الحشر: جزء من الآية "7".

5. محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، ص970.

6. Websters Encyclopedia, Unabrid - ged Dictionary-The English Language, Gramercy Books, New York, 1996, p.569.

7. Ibid,p.

8. أمين هويدي، الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العالمي، **المستقبل العربي**، العدد 41، يونيو 1982، ص22.

9. المرجع السابق، ص22.

10. عطية حسن أفندي، الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء مفهوم الصراع الدولي، **شؤون عربية**، العدد5، يونيو 1987، ص82.

11. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، جامعة الكويت، ط5، 1987، ص223.

12. منير بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع. **في دراسات مستقبلية**، العدد 3، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، يوليو 1997، ص43.

13. عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993، ص13.

14. عبدالقادر محمد فهمي، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، بغداد، جامعة بغداد، 1990، ص63.

15. عادل عبده مسعود، التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات، **الشؤون العامة**، العدد3، أبوظبي، إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد، كانون الثاني، 2000، ص77.

16. محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، **المستقبل العلمي**، السنة 22، العدد 24، يوليو 1999، ص42.

17. المرجع السابق، ص500.

18. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، **القانون الدولي: الإقليم والآفاق الجديدة**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004، ص500.

19. Joseph S. Himes, **Conflict and Conflict Management**, The university of Georgia Press, Athens, 1980, p.12.

20. كمال حماد، النزاعات الدولية، **دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، كفرنبرخ، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص35.

21. لسان العرب، الجزء 4 (بولاق/ مصر 1300هـ) ص115.

22. أحمد الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، **دراسات إستراتيجية**، العدد 37، أبوظبي، 2000، ص12.

23. كمال حماد، النزاعات الدولية، **مرجع سابق**، ص32.

24. محمد السيد سليم، **دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء: جامعة الدول العربية، الواقع والطموح**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص63.

25. المرجع السابق، ص64.

26. شارل روسو، **القانون الدولي العام**، ترجمة: شكر الله خليفة وعبدالمحسن سعد، بيروت، دون دار نشر، 1982، ص284.

27. أحمد الرشيدي، التحكيم الدولي في الخبرة العربية المعاصرة، **شؤون عربية**، العدد 62، يونيو 1990، ص125.

28. أحمد الرشيدي، **منازعات الحدود في القانون الدولي، أسبابها وطرق تسويتها سلميا**، في: أحمد عبدالونيس شتا "محرر"، حدود مصر الدولية ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص252.

29. جعفر عبدالسلام، تسوية المنازعات في قانون المعاهدات، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، 1964، ص250.

30. صبحي الحمصاني، **القانون والعلاقات الدولية في الإسلام**، بيروت، بدون تاريخ، ص161.

31. أحمد الرشيدي، التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضية طابا، **السياسة الدولية**، العدد 97، يوليو 1989، ص8.

32. علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، الجزء الثاني، ط12، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون تاريخ، ص735-739.

33. مفيد شهاب، **المفاوضات الدولية علم وفن**، في ندوة المفاوضات الدولية 13-17 فبراير 1993، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ص6-7.

34. أحمد الرشيدي، التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضية طابا، **مرجع سابق**، ص12.

35. مفيد شهاب، المفاوضات الدولية علم وفن، **مرجع سابق**، ص6.

36. Badran W., "The Role of Third Parties in Conflict between small States: A Case Study of the united States and Egyptian-Israeli Conflict 1967-1978", Ph. D. dissertation, Carleton University, Canada, 1981 , p.7.

37. أنور عبدالملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة، "95"، نوفمبر 1985، ص24، 29.

38. البيروسترويكا، كلمة روسية تعني إعادة البناء، أعطاها الزعيم السوفيتي عنوانا لكتاب له، وعرفها بأنها "تكثيف للاقتصاد السوفيتي في شتى المجالات، وبعث الديمقراطية وتنميتها في إدارة الاقتصاد الوطني، وتعميم روح التجديد والهمة الاشتراكية..وهي تطوير أولي للمجال الاجتماعي، موجه نحو تلبية أكمل لحاجات المواطنين السوفيت بشروط جيدة في العمل والعيش والراحة والخدمات الطبية، إنها رعاية مستمرة واهتمام دائم بالغنى الروحي وثقافة كل مواطن، وثقافة المجتمع بأكمله". راجع في ذلك:
م.س. غورباتشوف، **بيروسترويكا، والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع**، ط العربية، منشورات دار الفارابي، بيروت، 1988. 39. 40.

39. التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1992.

40. ستيفانو سلفستري، **النظام العالمي الجديد.. أفلح إن صدق**، ترجمة: أحمد شوقي جلال، الثقافة العالمية، السنة التاسعة، العدد 54، سبتمبر 1992، ص151.

41. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر، **مرجع سابق**، ص65.

42. محمد خليفة، **النظام الدولي بين المقصود والمنشور**، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية، 7، 1992، ص13-15.

43. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر، **مرجع سابق**، ص65.

44. التقرير الإستراتيجي العربي، 1991، **مرجع سابق**، ص31.

45. مصطفى عبدالله بالقاسم خشيم، **قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق**، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1996، ص257.

46. محمد حسنين هيكل، **العرب على أعتاب القرن الحادي والعشرين في :العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص311، 315.

47. مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم، **الشراكة الأوربية المتوسطية، النتائج وردود الأفعال**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 2002، ص161.

48. Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty First Century, International Affairs,vol.67, No.3, July 1991.

49. International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey, London: Oxford University Press, 1995-1999.

50. دروزيل، **التاريخ الدبلوس**، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، 1978، ص211.

51. زيغنيو بريزنسكي، **الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص127.

52. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، ملامح ومخاطر، **مرجع سابق**، ص99.

53. السيد ياسين، **مفهوم العولمة، العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص32.

54. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، **مجلة اليسار**، العدد 97، 1998، ص62.

55. عمرو عبدالكريم،العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، **مجلة المنار الجديد**، القاهرة، 1998، ص34.

56. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص505.

57. مصطفى حمدي، **العولمة: آثارها ومتطلباتها**، أبوظبي، دار الثقافة، 1997، ص58.

58. تقرير التنمية البشرية لعام 1999، برنامج الأمم المتحدة U.N.D.P، نيويورك، 1999، ص91.

59. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة أوروغواي 1998، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص7.

60. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، **مرجع سابق**، ص8.

61. انظر: **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997، ص93.

62. تقرير التنمية البشرية لعام 1999، برنامج الأمم المتحدة U.N.D.P، نيويورك، 1999.

63. سامي عياش، مؤتمر منظمة التجارة العالمية، إدارة الأزمة وأزمة الإدارة، **السفير**، 1999/11/30.

64. تقرير التنمية البشرية لعام 2005، برنامج الأمم المتحدة U.N.D.P، نيويورك، 1999، ص92.

65. المرجع السابق، ص82.

66. مصطفى عبدالله خشيم، البيئة العالمية للاصطلاحات السياسية والاقتصادية في الدول النامية: دراسة وصفية- تحليلية مقارنة، **دراسات**، العدد 25، 2006، ص25.

67. جلال أمين، **العولمة والدولة في: العرب والعولمة**، ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص162.

68. حسن حنفي، **ما العولمة**، دمشق، دار الفكر، 1999، ص178.

69. مصطفى عبدالله خشيم، البيئة العالمية للاصطلاحات السياسية والاقتصادية، **مرجع سابق**، ص27.

70. هانس بيتر مارتين، هارلد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 238، 1998، ص32.

71. المرجع السابق، ص38.

72. البيان الختامي للدول الصناعية في صحيفة الحياة، لندن، 2000/7/24.

73. الخصخصة Privatisation: من المفاهيم الحديثة في الأدبيات الاقتصادية ويمكن تعريفها بأنها عملية التعاقد على إدارة وتشغيل أو نقل ملكية المؤسسات أو المشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص عن طريق رسم السياسات التي تحفز على تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص "وطني أو أجنبي" من أجل زيادة الإنتاجية وتوفير الخدمات بشكل أفضل.

74. سمير أمين، **مناخ العصر**، رؤية نقدية، بيروت، مؤسسة الاستثمار العربي، 1999، ص28.

75. ربيع ومقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، 1993-1994، ص413.

76. انظر: ندوة "مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل"، **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256، 2000، ص116، 117.

77. انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 1999، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، 1999.

78. George Soros, La Crise du Capitalisme Mondiale, PLON, Paris, 1998.

79. غازي صالح نهار، التسلح والأمن القومي العربي، **دراسات مستقبلية**، العدد3، يوليو، 1997، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ص163.

80. The Military Balance 1999-2000, International Institute for Strategic Studies Oxford University Press, London, 1999, p.119, p290.

81. انظر: تقرير المعهد الدولي للأبحاث، السلام في صحيفة الدستور، عمان: 2000/6/18.

82. غازي صالح، التسلح والأمن القومي العربي، **مرجع سابق**، ص168.

83. محمد السعيد الدقاق، **التنظيم الدولي**، بيروت، 1982، الدار الجامعية، ص199.

84. عمار الزمالي، **مدخل إلى القانون الدولي الإنساني**، تونس، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1997، ص17.

85. ريتشارد نيكسون، **ما وراء السلام**، ترجمة: ملك عباس،، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1995، ص166.

86. Burns H. Weston, Security Council Resolution 678 and Persian Gulf Decision Making: Precarious Legitimacy, American Journal of International Law, 1991, p.533.

87. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 1994/2/6.

88. هيثم مزاحم، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية 2002، 174.

89. جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص358.

90. انظر: التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية: حلقة نقاشية، **المستقبل العربي**، السنة 24، العدد 272، أكتوبر 2001، ص19 ومابعدها.

91. السيد يسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية،**مرجع سابق**، ص7.

92. عمار الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، **مرجع سابق**، ص17.

93. السيد يسين، الإمبراطورية الكونية، **مرجع سابق**، ص8.

94. هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول، **مرجع سابق**، ص192.

95. انظر: شريف بسيوني، الحرب الأمريكية على العراق، مشروعية استخدام القوة، **السياسة الدولية**، العدد 151، يناير 2003، المجلد 38، ص13.

96. أحمد إبراهيم محمود، **عملية التفتيش الدولي على العراق، الأبعاد والدلالات**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003، ص77.

97. أحمد الرشيدي، العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق 1441، **السياسة الدولية**، العدد 151، يناير 2003، ص119.

98. أحمد السيد أحمد، الأزمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم الأمني الدولي، **السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003، ص124.

99. أحمد الرشيدي، العراق والشرعية الدولية، **مرجع سابق**، ص118.

100. المرجع السابق، ص120.

101. انظر: مصطفة عبدالله خشيم، توازن القوى في إطار النظام العالمي الجديد، **مجلة دراسات**، 13، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2003، ص30، 32.

102. مصطفة عبدالله خشيم، **القانون الدولي: الإقليم والآفاق الجديد**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2003، ص434.

103. تقرير التنمية البشرية لعام 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، 2005، ص35.

104. تقرير التنمية البشرية لعام 1998، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، 1998، ص22.

105. تقرير التنمية البشرية لعام 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، 1998، ص26.

106. تقرير التنمية البشرية لعام 1998، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، 1998، ص15.

107. تقرير التنمية البشرية لعام 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P، نيويورك، 1998، ص64.

108. جيران في عالم واحد، نص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، الكويت، عالم المعرفة، العدد 201، 1995، ص30، 31.

109. The Military Balance 1999-2000, International Institute for Strategic Studies Oxford University Press, London, p.119.

110. Chart of Armed Conflict Map, The Military Balance 1999-2000, Ibid.

111. لسان العرب، الجزء4 (بولاق/ مصر، 1300هـ) ص115.

112. محمد عبدالغني سعود، **الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة، المكتبة النموذجية، 1983، ص156.

113. المرجع السابق، ص149، 151.

114. محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية: دراسة موضوعية- تطبيقية في الجغرافيا السياسية**، الجزء الأول، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962، ص165.

115. المرجع السابق، ص167.

116. أحمد الرشيدي، **محاضرات في التحكيم والقضاء الدولي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1988، ص7.

117.) فيليب رفلة، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية، **المجلة الجغرافية المصرية**، السنة الثالثة، العدد3، 1971، ص75، 76.

118. السيد عمر، منازعات الحدود في أفريقيا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981، ص12.

119. المرجع السابق، ص12-13.

120. أرنست جروس، **الأمم المتحدة: صرح من أجل السلام**، ترجمة عبدالفتاح الكري، القاهرة، منشورات الدار القومية، ص15.

121. أ.أبادوراي، استخدام القوة في العلاقات الدولية، ترجمة عبدالله حسين، القاهرة، الدار القومية، ص162.

122. راجع شفيق المصري، هل تصبح "إعادة أمل" بالأمم المتحدة، **السفير**، 1992/12/21.

123. 50 Years1948-1998. U.N Peace Keeping, United Nations Department of Public Information, 1998 p.1.

124. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، 1996، وثائق الجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم (1) (A/51/1)، ص105.

125. إحصائيات الأمم المتحدة للهجرة، عام 2005.

126. المرجع السابق.

127. الصادق شعبان، **نهاية وعودة التاريخ**، نحن والعولمة، مؤسسة باباي، تونس، 1999، ص175.

128. المرجع السابق، ص142.

129. فريد هاليداي، **الإسلام والغرب، خرافة المواجهة**، ترجمة: محمد مستجير، الشرق الأوسط، 1997، ص82.

130. المرجع السابق، ص83.

131. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، في الدورة الرابعة والخمسين، مرجع سابق، ص41.

132. محمد كمال، **تأثير أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص123.

133. الجزيرة نت، واشنطن تترك الحرب على الإرهاب.

134. تقرير التنمية البشرية لعام 1996، **مرجع سابق**، ص38.

135. صحيفة الحياة، لندن، 1999/9/18.

136. إبراهيم سعد الدين، التنمية المستقبلية والمتغيرات الدولية المعاصرة، **المستقبل العربي**، العدد 157، 1992، ص25.

137. بين 19، 22 مارس 1998، انعقد في باريس بدعوة من ال رئيس جاك شيراك مؤتمر المياه والتنمية المستدامة بحضور ممثلي 84 دولة وخمسين منظمة غير حكومية.

138. المرجع السابق

139. انظر: تقرير الأمم المتحدة، تحذير من أزمة المياه ومستقبله في العالم، 15 مارس 2009.

140. تقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، مرجع سابق، ص23.

141. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التقرير العام 2003.

142. انظر في ذلك: **المرجع السابق**، وتقرير التنمية البشرية لعام 1998، مرجع سابق، ص16.

143. مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999، ص12.

144. مهدي الحافظ، التنمية والمسؤولية الدولية، **المنتدى**، عمان، منتدى الفكر العربي، العدد 170، 1999.

145. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة عن الحد من الفقر في المناطق العربية**، 2002، ص111.

146. حضر قمة مجموعة الـ77، ممثلوا 122 دولة نامية، معظمها في عالم الجنوب، صحيفة النهار، بيروت، 2000/4/17.

147. تقرير التنمية البشرية لعام 1999، **مرجع سابق**.

قائمة المراجع :

(1) المراجع العربية:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، المجلد السادس، بدون تاريخ.

2. محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية.

3. أمين هويدي،الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العالمي ،**المستقبل العربي**، العدد41، يونيو 1982م.

4. عطية حسن أفندي، الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء مفهوم الصراع الدولي، **شؤون عربية**، العدد5، يونيو 1987م.

5. إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات الكويت، جامعة الكويت، ط5 ،1987م.

6. مفيد بدوي، مفهوم الصراع،دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع **دراسات مستقبليه** ، العدد3 ،مركز دراسات المستقبل،،جامعة أسيوط ،يوليو، 1997م.

7. عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير** ،مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،1993م.

8. عبدالقادر محمد فهمي، **الصراع الدولي وانعكاساته علي الصراعات الاقليميه** بغداد،جامعة بغداد،1990م.

9. عادل عبده مسعود ،التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات،**الشؤون العامة** ، العدد3،ابوظبي، دار البحوث والدراسات ،ديوان ولي العهد ،كانون الثاني ،2000م.

10. محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية،**المستقبل العالمي**، العدد 24، يوليو،1999م.

11. مصطفي عبدالله ابو القاسم خشيم،القانون الدولي،ا لإقليم والاقامه الجديدة، بنغازي دار الكتب الوطنيه،2004م.

12. كمال حماد ،النزاعات الدولية، دراسة قانونيه دوليه في علم النزاعات، **كفرنبرج**، دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع،1998م.

13. احمد الرشيدي، التسوية السليمة لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليميه **دراسات استرتيجية**، العدد 37،ابوظبي،2000م.

14. محمد السيد سليم، **دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء،الواقع والطموح**،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،1993م.

15. شارل روسو،**القانون الدولي العام**،ترجمة: شكرا لله خليفة واخر،بيروت دون دار نشر،1982م.

16. أحمد الرشيدي،التحكيم الدولي في الخبرة العربية المعاصرة ، **شؤون عربية** ،العدد 62،يونيو، 1990.

17. جعفر عبد السلام ،تسويه المنازعات في قانون المعاهدات ،**المجلة المصرية للقانون الدولي**، 1954م.

18. صبحي الحمصاني ، **القانون والعلاقات الدولية في الإسلام** ، بيروت ،بدون تاريخ.

19. أحمد الرشيد،التحكيم الدولي والتسوية السليمة لقضية طابا،**السياسة الدولية**، العدد 97،يوليو، 1989م.

20. مفيد شهاب، المفاوضات الدولية علم وفن، **ندوة المفاوضات الدولية** 13-17فبراير 1993، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

21. شفيق المصري،**النظام العالمي الجديد ،ملامح ومخاطر**، بيروت، دار العلم للملايين،1992م.

22. ستيفانو سلفستري،**النظام العالمي الجديد، افلح إن صدف**، ترجمة: احمد شوقي جلال ،الثقافة العالمية، العدد 54سبتمبر،1992م.

23. محمد خليفة ، **النظام الدولي بين المقصود والمنشود**، مالطا، مركز الدراسات العالم الإسلامي ،7 ،1992م.

24. محمد حسنين هيكل، **العرب علي اعتاب القرن الحادي والعشرين في:العرب والتحديات النظام العالمي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1999م.

25. مصطفي عبدالله ابوالقاسم **خشيم،الشراكة الأوروبية المتوسطة ،النتائج وردود الأفعال**، بيروت ،معهد الإنماء العربي ،2002م.

26. زيغنيو بريزنسكي ،**الفوضى والاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: ،مالك فاضل،عمان الأهلية للنشر والتوزيع ،1998م.

27. السيد ياسين، **مفهوم العولمة ،العرب والعولمة**،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.

28. اسماعيل صبري عبدالله، **الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية**، جملة اليسار،العدد 97، 1998م.

29.رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة ،**عالم المعرفة** ،العدد 226،الكويت،1997م.

30.مصطفي حمدي،العولمة أثارها ومتطلباتها، ابوظبي دار الثقافة،1997م.

31.جلال أمين ، **العولمة والتنمية العربية ،من جملة نابليون إلي جولة اورغواي**،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1999م.

32.هانس بيتر مارتن،هارلد شومان، **فتح العولمة**،ترجمة: عدنان عباس ،عالم المعرفه،الكويت ،عدد238 ،1998م

33. مصطفي عبدالله خشيم، البيئة العالمية للاصطلاحات السياسية والاقتصادية في الدول النامية ، **دراسات** ، العدد 25، 2006م.

34.محمد سعيد الدقاق، **التنظيم الدولي** ، بيروت ،الدار الجامعية 1982م.

35.ريتشارد نيكسون ، **ماوراء السلام** ، ترجمة مالك عباس بيروت ،سرت ، دار النشر والتوزيع في الاعلان،1995م.

36.هيثم مزاحم،**السياسة الخارجيه الامريكيه بعد ايلول بيروت**، مركز الدراسات الاستراتيجيه،2002م.

37.جنيف سيمونز،**التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعداله**،بيروت ، مركز الدراسات الوحده العربية ،1998م.

38.شريف بسيوني، الحرب الامريكيه علي العراق ،مشروعية استخدام القوة السياسة الدولية ، العدد 151،يناير، 2003م.

39.احمد الرشيد ، العراق والشرعية الدولية ،قراءة في دلالات وسياق قرار 1441،السياسة الدولية ،العدد151،يناير، 2003م.

40.مصطفي عبدالله خشيم ،توازن القوي في الإطار النظام العالمي الجديد ،طرابلس ،**مجلة دراسات** ،2003م.

41.مصطفي عبدالله خشيم،**القانون الدولي، الإقليم والأفاق الجديدة**،بنغازي دار الكتب الوطنية،2003م.

42.محمد عبدالغني مسعود،**الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة ، المكتبة النموذجية 1983م.

43.محمد فاتح عقيل ، **مشكلات الحدودالسياسية**، الاسكندريه ،مؤسسة الثقافة الجامعية،1962م.

44.فيليب رفله ، الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية ، **المجلة الجغرافية المصرية**، العدد 3، 1971م.

45.ارنست جروس ، الأمم المتحدة، **صرح من أجل السلام** ، ترجمة: عبدالفتاح الكردي ، القاهرة،منشورات دار القومية.

46.فريد هاليداي،**الإسلام والغرب ،فراقه المواجهة**، ترجمة محمد مستجير،الشرق الأوسط.

47.محمد كمال ، **تأثير إحداث 11سبتمبر علي السياسة الخارجية الأمريكية**،القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية ،2002م.

48.ابراهيم سعد الدين ، التنمية المستقبلية والمتغيرات الدولية والمعاهدة ، **المستقبل العربي**، العدد 157، 1992م.

49. مهدي الحافظ،التنمية والمسؤولية الدولية،المنتدى، عمان ، **المنتدى الفكر العربي**، العدد 170، 1999م.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2005برنامج الأمم لنتحده الإنمائي 4.IV.D.D نيويورك 2005م.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ،الجمعية ألعامه الدورة 54.
- تقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1992، 1998، 2000، 2003 ، 2006، 2008 ، 2009.

(2) المراجع الأجنبية :

1. Badran w' "The Role of Third Parties in Conflict Between Smell States ": Acase Study of the United States and Egyptian -Israeli Conflict 1967-1978,ph. D.Dissertation .Carleton Uni-versity.eanada.1981.

2. Barry Buzan.New Patterans of Global Security In the Twenty First Century. Internatinal Affairs, vol.67. No .3.July1991.

3.Websters Ency Clopedia .unabridgecl Dictionary The English language. Gramercy Books. New york.1996.

4.Ioseph S.Himes. Conflict and Conflict Management. The University of Georgia Press. Athens.1980.

5.The Military Balance 1999 - 2000. International Institute for Strategic Oxford University Press. london, 1999.